الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة آكلي محند أولحاج

-البويرة-

MINISTÉRE DE L' ENSIGNEMENT SUPÉRIEUR

ET DE RECHECHE SCIENTIFIQUE

UNIVERSITÉ AKLI MOHAND OULHADJ

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ الجزائر الحديث

بعنوان

الجزائريون والوظائف الإدارية خلال عهد الدايات 1671-1830م

المشاركة والإقصاء

إعداد الطالبتين:

- قادري شافية
- زهور أحلام

تحت إشراف الأستاذ

- ياسين بودريعة

السنة الجامعية: 2021-2022

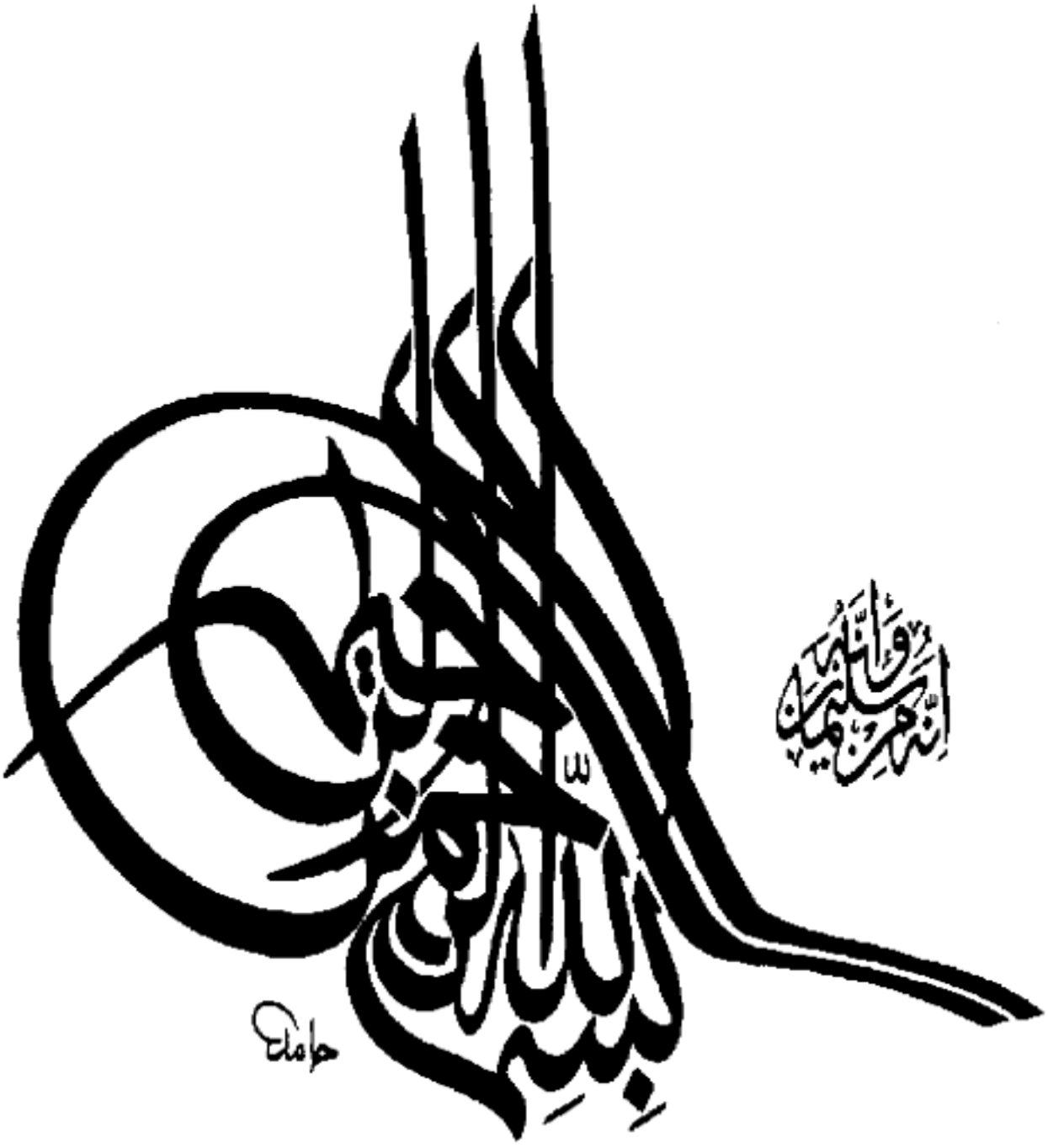
بسم الله الرحمن الرحيم
إنه من سليمان وإنه

شكر وعرفان

الحمد والشكر في المقام الأول لله عز وجل علاه وتقدست كلماته على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل المتواضع راجين منه التوفيق والسداد والإخلاص، وبمقتضى واجب الاعتراف بالفضل نذكر بكل الشكر والعرفان وأسمى معاني الوفاء والتقدير والاحترام، من تفضل بالإشراف على هذا العمل الأستاذ والدكتور بودريعة ياسين وكذلك اللجنة المناقشة الفاضلة.

وكما نخص بالشكر لوالدينا الأعزاء على دعمهم لنا، كما لا ننسى أخواتنا قادري إكرام وزهور رانيا وكذلك صديقتنا ياسمين قطاف التي ساعدتنا في جمع مادة هذا البحث.

الإهداء

أهدي ثمرة عملي هذا وختام مسيرتي الدراسية، إلى والديا، إلى أمي جنتي التي رافقتني من البداية حتى النهاية، ودعمتني في أصعب الظروف، ولأبي قوتي، الذي منحني كل ما أحتاج وتعب من أجلي لأكون اليوم هنا، ومما زادني قوة هو إفتخاره بي،

ولا أنسى إخوتي الحسين، العمري، زهير، عبد اللطيف، وأخواتي خضرة وإكرام خاصة التي وقفت لجانبي، ودعمتني كثيرا، وإلى صغيرتي وحبيبة قلبي " سيليا ".

وأهدي هذا العمل لكل الأساتذة الذين منحوني المعرفة منذ دخولي للجامعة لهذا اليوم، وبالأخص الأستاذ المشرف ياسين بودريعة. لقبوله بالإشراف على عملي هذا والذي دعمني كثيرا، في فترة إستسلمت فيها وفقدت ثقتي بنفسي.

شافية قادري

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى أعز ما أملك في الوجود، اللذان منحاني الحنان والحب والقوة، وجعل بين أيديهما مفاتيح الجنة، والديا الكرام,

لقوله تعإلى: { وبالوالدين إحسانا }

كما أهدي ثمرة هذا العمل إلى إخوتي وأخواتي رانيا، أمين، إسحاق.

وأهدي أيضا إلى أساتذتي الكرام الذين قدموا لي المعرفة للوصول إلى هذا المستوى وإلى زملائي وزميلاتي في الدراسة، ودون أن أنسى الصديقة التي شاركتني في هذا الإنجاز صديقتي شافية.

زهور أحلام

مقدمة عامة

مقدمة

يعد التنظيم الإداري أحد أهم حلقات تثبيت الحكم العثماني بالجزائر، والملاحظ أن هذا التنظيم زاوج بين التنظيمات المحلية المتوارثة عن النظم السياسية السابقة أو التنظيمات المستحدثة من قبل الحكام العثمانيين، وهو على غرار كل النظم الإدارية تميز بمنظومة إدارية مركزية وأنظمة إدارية محلية، ويعد هذا تطورا ملحوظا في عملية تسيير شؤون الأهالي في مختلف الربوع التي كانت تابعة لهذا الحكم.

وقد شهدت الإدارة المركزية استحداث مناصب سامية، اعتبرها الأوروبيين بمثابة مناصب وزارية، ويبدو أن هذه المناصب كانت في بدايتها وظائف بسيطة ثم شهدت اعتلائها القيادة الإدارية نظير تطور صلاحياتها، على غرار خوجة بيت المال الذي أصبح يعرف بالخزناجي، وآغا الفرسان (الصبايحية) الذي أصبح يعرف بآغا العرب، وباقي المناصب كخوجة الخيل، وكيل الحرج البحرية، وبيت المالجي.

ولم يكن تطور هذه المناصب يقتصر على الصلاحيات فقط، بل امتد الأمر أن أصبحت مدخلا لتولي منصب الحكم، فقد أشارت بعض الدراسات أن معظم الدايات هم من أصحاب المناصب السامية خاصة الخزناجي، خوجة الخيل، آغا العرب، مما جعل أمر تولي الجزائريين لهذه المناصب مستحيلا، على هذ الأساس أردنا معالجة موضوع "الجزائريون والوظائف الإدارية خلال عهد الدايات (1671-1830) المشاركة والإقصاء".

أهمية الموضوع:

وللموضوع أهمية كبيرة في الدراسات المتعلقة بالتاريخ العثماني بالجزائر، خاصة في جانب العلاقة بين الحاكم والمحكوم، باعتبار أن الحاكم عثماني تركي، بينما المحكوم هو جزائري بمختلف أطيافه، فالعلاقة بينهما تعتبر مدخلا لفهم طبيعة هذا الحكم في الجزائر، ويعد موضوع الوظائف الإدارية أحد حلقاته، وهو مدخل للتحامل على هذه العلاقة من خلال تناول موضوع المشاركة والإقصاء من الوظائف بصفة عامة.

دوافع اختيار الموضوع

وقد كانت هناك دوافع عديدة لاختيار هذا الموضوع، ولا شك أن التخصص فرض نفسه على جانب الفترة الزمنية وحتى الموضوعية، وكانت مواضيع العلاقة بين الدولة العثمانية والدولة الجزائرية تثير اهتمامنا، مما جعلنا بمعية الأستاذ المشرف نختار أحد حلقات هذه العلاقة المتمثلة في الإدارة الجزائرية كما رأينا آنفا.

ولا نخفي الرغبة الذاتية وكذا تأثير المحيط، فبحكم دراستنا لتخصص التاريخ الحديث لاحظنا وجود العديد من النقاط التي وجب معالجتها في تاريخ الجزائر خاصة، ما يتعلق بالعلاقة مع الدولة العثمانية، وكان جانب الإدارة وتضارب المصالح بين الجانب العثماني والجزائري أحد أهم الدوافع التي جعلتنا نتطرق لهذا الموضوع.

الإطار المكاني والحيز الزماني

وقد اخترنا من أجل معالجة هذا الموضوع مجال مكاني وهو: الجزائر بكامل إطارها الجغرافي، كما اخترنا الحيز الزماني المتمثل في الفترة ما بين 1671، 1830م، باعتبار استكمال وبروز النظم الإدارية خلال هذه الفترة.

الإشكالية

وقد فرض علينا موضوع الجزائريون والوظائف الإدارية إشكالية العلاقة بين الحكام العثمانيين والجزائريين، من خلال تناول جزئية تتعلق بموضوع مشاركة الجزائريين في الوظائف الإدارية، والملاحظ أن الجزائريين لم يتم إقصائهم بشكل تام، وعليه فالتساؤل المطروح: **هل السماح للجزائريين بالمشاركة في الوظائف الإدارية كان سبب قلة عدد العثمانيين بالجزائر؟ وبالتالي فإن مشاركة الجزائريين هو تحصيل حاصل، أم أن الأمر يعود لكون أن العثمانيين احتاجوا لمساعدة الجزائريين في تسيير شؤونهم اليومية؟**

الإشكاليات الفرعية

وللإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح جملة من التساؤلات الفرعية ومنها:

- ✓ هل كان هناك انتقائية في نوعية الوظائف الخاصة بكل طرف؟
- ✓ هل كان للجزائريين نصيب في المناصب السامية؟ وفي حال الإجابة بلا، ما هو سبب حرمان الجزائريين من هذه المناصب؟
- ✓ ما هو رد فعل الجزائريين في هذه الحالة؟
- ✓ ماهي المناصب التي كان للجزائريين الحق في توليها؟
- ✓ كيف كان يتم تعيين الجزائريين وهل كانت هناك معايير محددة؟

نقد المصادر والمراجع

وللإجابة على هذه الاستفهامات اعتمدنا على مجموعة من المصادر المحلية والمراجع التي عالجت هذا الموضوع في بعض جوانبه.

لا يمكن تناول التاريخ العثماني بصفة عامة والإدارة العثمانية بصفة خاصة دون الرجوع إلى مصدرين مهمين: الأمر يتعلق بمذكرات أحمد الشريف الزهار، والمرآة لحمدان بن عثمان خوجة، فالأول ورغم أنه كتاب دولي يخص تاريخ الحكام ويبتدئ من الداي علي باشا القنسيس (1754-1766)، وانتهاء بالداي حسين وما تلاه من أحداث تتعلق بالاحتلال الفرنسي بالجزائر، إلا أنه وردت فيه إشارات مهمة تتعلق بالإدارة الجزائرية خاصة ما تعلق منها بالمناصب السامية على غرار آغا العرب والخزناجي وغيرهما، كما وردت إشارات جد مهمة حول العلاقة بين الموظفين والحاكم خاصة ما يتعلق بالدنوش.

والأمر نفسه ينطبق على كتاب المرآة باعتبار أن مؤلفه مارس الإدارة فهو أحد الخوجات، كما أنه قد خالط كل من مارسوا الإدارة مما جعل المعلومات التي وردت في هذا الكتاب مهمة جداً لموضوع دراستنا، وقد نذكر أنه خصص جزءا من كتابه للإدارة في العهد العثماني، وقد جاء بعنوان "حول الداي وحكومته ومختلف العادات"، كما تم الاستئناس بمجموعة أخرى من المراجع باعتبار أن بعضهما كان عبارة عن دراسات تتعلق بالإدارة الجزائرية بصفة عامة، فقد تطرقت إلى موضوعنا بطريقة أو أخرى، وكان من أهمها الدراسات التي قام بها سعيدوني الذي

يعتبر مرجعا أساسيا في مثل هذه المواضيع باعتباره استنطق الوثائق الأرشيفية المتعلقة بمواضيع الإدارة بصفة عامة.

وكان كتابه ورقات أحد أهم المراجع بالنسبة لنا، بالإضافة إلى مراجع أخرى له على غرار النظام المالي، تاريخ الجزائر الحديث، وغيرهم من الكتب.

كما تم الاعتماد على الدارسة التي قام بها حرفوش عمر حول الإدارة الجزائرية خلال عهد الدايات والتي نال من خلالها شهادة الماجستير، فهي دراسة متخصصة سهلت كثيرا من مأموريتنا في معالجة موضوعنا.

المنهج المتبع

للتعامل مع مختلف المصادر والمراجع المستعملة لهذه الدراسة ومعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات المتفرعة عنها، قمنا بإتباع المنهج التاريخي النقدي التحليلي، حيث قمنا بتحليلها وإعادة صياغتها وفقا للمعيار المكاني والكرونولوجي الخاص بالمذكرة.

خطة البحث

قسمنا بحثنا هذا إلى مقدمة وثلاث فصول، حيث تناولت في الفصل المعنون "بطبيعة التواجد العثماني بالجزائر" كيفية تأسيس الجيش الإنكشاري، وتحدثنا عن العنصر التركي، وأشرنا كذلك لعملية التجنيد بالجزائر، وكيفية انتقال الجندي الإنكشاري من العمل العسكري للوظيفة.

وفي الفصل الثاني الذي سميناه "العنصر المحلي في الإدارة الجزائرية" فعرفنا بأهم المناصب الإدارية وكيفية الوصول إليها، وكذلك أشرنا إلى الوظائف الإدارية في الجهاز المحلي المتكونة من الباي كأعلى سلطة ويليه الخليفة وباقي الموظفين، وفي الجزء الأخير من الفصل وضحنا كيف كانت العلاقة بين الموظف المحلي والسلطة، وذلك بشرح كيفية التنصيب ومهام المنوطة إليهم. لننتهي بالفصل الأخير الذي أطلقنا عليه عنوان "مظاهر الإقصاء"، الذي قمنا

فيه بذكر منصب الحكم وكيفية الوصول إليه، وكذا المناصب التي لم يذكر فيها أي جزائري بتوليتها، ووضحنا أسباب هذا الإقصاء ورد فعل الجزائريين منه.

الصعوبات

واجهنا بعض الصعوبات في أثناء إنجازنا لهذا العمل وهي صعوبات عملية تقنية وجب ذكر بعضها وهذا تبعا لمنهجية مثل هذه الدراسات

يدخل هذا الموضوع ضمن التاريخ الجزئي فهو عبارة عن إشكالية تتناول جزئية تتعلق بالعلاقة بين الراعي والرعية، ولا يخفى على القارئ صعوبة مثل هذه المواضيع، خصوصا أننا طلبة ماستر لا نملك أدوات لمعالجة مثل هذه المواضيع.

قلة المصادر التي تتحدث عن موضوع بحثنا بصفة معمقة.

ضيق الوقت المخصص لإنجاز مثل هذه المذكرات فهولا يتعدى سداسي واحد.

- الإجراءات المتعلقة بالوضعية الوبائية لكوفيد 19، التي كان لها تأثير في حصر تنقلاتنا خاصة البروتوكول الذي يخص نظام الدفعات الذي أجبرنا على الخروج من الإقامة عدة مرات.

وفي الأخير نحمد الله ونشكره على توفيقه لنا في إنجاز مذكرتنا في الوقت المحدد، بعد تعب وجهد لإكمالها ونتمنى أننا قدمنا لهذا الموضوع حقه، وقدمنا شيء يمكن الاستفادة منه.

الفصل الأول طبيعة التواجد العثماني في الجزائر

المبحث الأول: خصائص الجيش الإنكشاري

المطلب الأول: تأسيس وتوجيه أفراد الجيش الإنكشاري

أُنشأ الجيش الإنكشاري على يد السلطان أورخان، وذلك سنة 831هـ_1330م، ولم يكن مكتملا، فتم تنظيمه في عهد السلطان محمد الثاني والسلطان سليمان القانوني، ليكون أول جيش نظامي في التاريخ، والمُشكل من المشاة والخيالة، ليتم وراءه إنشاء جيش في فرنسا عن طريق شارل السابع ملك فرنسا بعد قرن.

ثم أنشأت فرق السهام في بريطانيا، وبالرغم من هذه المجهودات، لكن الجيش العثماني يبقى أعظم جيش في التاريخ والمسمى "بالإنكشارية"، وذلك بتميزه بالقوة والشجاعة وقدرته على الصمود، وظهر ذلك في مدى تأثيره على الفتوحات بداية من القرن 14، بحيث أنه حقق أعظم الانتصارات التي بقيت خالدة في التاريخ، هذا ما رفع من مكانته وقيمته في الدولة العثمانية[1].

وترجع فكرة تأسيس الجيش لأورخان الغازي، حيث رأى أن الدولة العثمانية محاطة بدول قوية لذا من المتوجب عليه تحصينها، وأخذ الفكرة بعد قراءته لكتاب "نظام الملك" للوزير السلجوقي، والذي جاء فيه كيفية إيجاد قوى محاربة للدولة، وذلك باختيار أولاد صغار السن والعناية بهم، وتربيتهم تربية عسكرية إسلامية، من لغة وتاريخ وفنون حربية ودين، ثم باشر أورخان الغازي مباشرة بتشكيل جيش نظامي من المشاة سمي بالإنكشارية، حيث بدأ بجمع الصبية المسيحيين، واستفاد كذلك من الأسرى، حتى بلغ الأمر بأن أصبح المسيحيون يسلمون أولادهم للدولة العثمانية[2].

---

[1] أماني بن جعفر بن صالح الغازي، دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، "الجيش الجديد"، دار القاهرة، ط1، القاهرة، 2008، ص 48-49.

[2] نفسه، ص 49، 50.

نظام الدفشرمة:

إن توسع حركة الدولة العثمانية نحو البقاع الأوروبية، جعلهم بحاجة أكبر للجنود، لذا اتجهوا للاستفادة من أسرى الحروب، وذلك بتدريبهم لفترة وجيزة، ثم ضمهم للإنكشارية، ونظرا لوجود بعض المخاطر في هذا، قاموا بإرسالهم للأسر التركية للعمل بأقل أجر في مجالات مختلفة، كالزراعة والفلاحة واكتسابهم للخبرة العسكرية في أوجاق العجمية، ليصبحوا من أوجاق الإنكشارية.

كان يتم جمع الأطفال عن طريق تقديم الهدايا، ولكن غالباً ما كان يتم جمع الأطفال اليتامى والذين لا عائلة لهم، وترتيبهم وتنظيمهم. حيث تصل لمئة أومائتي غلام، ثم يقومون بإجراء فحوصات عليهم أو تختنيهم، لتتم تربيتهم تربية عسكرية إسلامية ويتعلمون اللغة التركية، ويعيشون داخل الثكنات الخاصة بهم، ولا يختلطون على المجتمع الخارجي، ولا يعرفون شيء سوى كونهم مكلفون بحماية الدين الإسلامي والسلطان الذي يعتبر أباً لهم.

ويتم بعدها تقسيمهم إلى قسمين وذلك حسب قدرات كل واحد منهم، فالقسم الأول يختارون كل من يتميز بالذكاء والفطنة ويطلقون عليهم إسم "أوج أوغلان"، وبعدها يقومون بترحيلهم إلى دور الحجاب في "أدرنه" و"ليره"، ويصنفونهم إلى خمسة أصناف، والصنف الخامس منهم يؤخذون إلى "سراي القصر"، يتدربون في المدرسة ويتخرجون ليتولونأ على المناصب في الدولة "من وزراء وصدر أعظم".

وفي القسم الثاني يرسلون إلى أوجاق العجمية لمدة سبع أو ثمان سنوات لينتقلوا بعدها إلى أوجاق الإنكشارية، ويسجلون أسمائهم وصفاتهم في سجل "كوتوك"، ويرفعون لهم رواتبهم، والغلمان الصغار يقومون بالتدرب في الثكنات تدريبات عسكرية، إستعداداً للدخول إلى الأوجاق، وفي عهد أورخان وصل عددهم حوالي ألف غلام من النصارى، وتزايد عددهم بعد ذلك في عهد السلاطين الآخرين...إلخ، ويتم اختيار صحاح البدون والعقول، وخصم خمس من

غنائم السلطان لتكوين هذا الجيش، نتيجة للتكاليف الباهظة لهذه العملية اوحتى أنهم امتهنوا عدة حرف أخرى "التجارة وصناعة السفن، وأقلية منهم يمشون مع آغا الإنكشارية لخدمته[1].

وهذا ما كان يسمى بنظام الدفشرمة الذي تشكل منتصف القرن 15، وأصبح غالبا على طرق التجنيد لتشكيل الجيش الإنكشاري، وكانت تتم هذه العملية بإسم السلطان العثماني، ويتم تغيير أعضاء التجنيد من فترة لأخرى، حيث كانت هذه العملية لا غنى عنها، وتمت هذه العملية في روميليا وكذا بعض أرجاء مناطق الأناضول[2].

الثكنات

وبعد أن تتم عملية التجنيد، يتم نقلهم إلى ثكنات خاصة بهم، وهي مكان إقامتهم، ومن ثم يتقاضى المجند الإنكشاري أقجة أو أقجة ونصف، ويصل حتى إلى 10 أقجة، وهي أجرة ضئيلة، وقبل أن يصبح الجندي ذا قيمة يقوم بتنظيف الثكنات وتقطيع الحطب، خدمة للإنكشاريين القدامى[3].

وكل ثكنة تسمى "أوضة"، وتضم كل أوضة ثلة أساسية في الجيش الإنكشاري وتسمى "الأورتا"، بُنيت في إسطنبول بعد إستيلاء الأتراك عليها عام 1453م، حيث بلغ عدد الأورتات في الجيش الإنكشاري إلى مائة وواحد أورتا، يترأس كل واحدة منها ياياباشي، والرئيس العام لهم يسمى "باش ياياباشي"، وعلى الإنكشارية أن يقوموا بمهام كحراسة القوافل التي تحمل أموال الحكومة المرسلة من محافظات العاصمة[4].

مميزات وقوانين الجيش الإنكشاري:

الاتحاد والترابط بين الفرق الإنكشارية وهذا هو أساس قيامهم منذ البداية، يعتبرون كعائلة واحدة، ولا يعرفون أباً سوى السلطان العثماني.

---

[1] أماني بنت جعفر بن صالح الغازي، المرجع نسه، ص 53-57.

[2] إيرينا بيتروسان، الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث،دبي، 2006، ص 31،32.

[3] نفسه، ص 42.

[4] نفسه، ص 43.

الابتعاد عن كل ما يضر سمعة الجندي الإنكشاري وهذا ما وجب إبعادهم عن المجتمع الخارجي.

احترام الضباط والقواد أوكل من ينوب عنهم.

قانون إعدامهم أمر خاص مخالف لجميع حالات الإعدام.

تتم ترقيتهم حسب الأقدمية.

لا يحق لأحد معاقبتهم سوى ضباطهم.

يقضون أوقاتهم في التدريبات العسكرية ولا يبتعدون عن ثكناتهم[1].

كان الزواج ممنوعا عليهم إطلاقا، لكن سرعان ما حظي المجندين القدامى بحرية الزواج، ثم بدأ يعم هذا التساهل على الجميع، حتى الياياباشي وكبار الإنكشاريين، ولغاية القرن 16 أصبح الزواج قانونيا للجميع، وكل من يريد الزواج يستلم تصريحا من أوضاباشي، ومن يتاح لهم العيش خارج الثكنات، وكانوا مراقبين تحت نظر أو ضاباشي للقيام بواجباتهم خاصة الدينية[2].

المطلب الثاني: خصائص الجيش الإنكشاري

لم تكن الإنكشارية مجرد نظام عسكري حسن التسلح والتنظيم، بل تميز عن بقية جيوش العالم وكانت له خصائص أساسية فهو الجيش الوحيد في العالم المكون أساسا من عناصر أجنبية، فبينما كانت جميع الدول تشترط خلوجيوشها من العناصر الأجنبية، باستثناء المرتزقة، لتضمن ولاءها وإخلاصها للدولة، إشترط العثمانيون خلوجيشهم من العناصر المحلية حتى يضمنوا إنضباطه وفعاليته.

ولم تقتصر مهام الجيش الإنكشاري على العمل العسكري فقط، بل تعداه إلى المهام الإدارية والسياسية، وهي المهام التي كان يتطلع إليها المجندون ويعقدون عليها آمالا كبيرة

[1] أماني بن جعفر بن صالح، المرجع نفسه، ص 59 .60.

[2] أيرينا بيتروسان، المرجع نفسه، ص 44،45.

لتحقيق المجد والثروة، حتى أن المسيحية كانت تدفع بأبناءها للإنخراط في الجيش العثماني طمعا في وصولهم إلى أعلى المراتب في الدولة، منها الصدارة العظمى (الوزارة الأولى)،

وهو ما تحقق لهم فعلا، حيث وصل العديد منهم إلى الصدارة العظمى بعد أدائهم المهام العسكرية وإنتقالهم إلى العمل السياسي، ففي الفترة ما بين (1453 1623) تولى الصدارة العظمى في الدولة العثمانية 49 وزيراً، لا يوجد بينهم سوى خمسة أتراك والباقي من ذوي الأصول الأوروبية المسيحية الذين ترقوا في صفوف الإنكشارية.

ونشير إلى أن تنظيمه كان اجتماعيا أُسريا لا مثيل له في العالم، فقد شكل الجيش الإنكشاري أسرة واحدة متماسكة، تعيش حياة اجتماعية لا تختلف عن حياة الأسر ذوات الروابط الدموية، وهذا ما رمى إليه مؤسسوه، وهو ما دلت عليه التسميات التي أطلقت على أجهزته العسكرية والمستمدة من أدوات المطبخ.

فالقزان وهو القدر الكبير الذي كان رمزا مقدسا "قزان شريف"، يعبر عن التماسك الأسري الذي كان يجمع أفراد الإنكشارية، إذ أن الطعام عادة هو الرابط الأساسي الذي يجمع أفراد الأسرة الواحدة، وهو دعامة أساسية لولاء الفرد للجماعة، حتى أن الطعام بقي إلى اليوم شعار التماسك والوئام بين الأفراد[1].

ولقداسة هذا الرمز الأسري كان قدر فرق الإنكشارية يحمل في الحروب، وعلى كل فرقة أن تحافظ على "قازانها" أثناء المعركة، واذا حصل وإن فقدت فرقة قدرها فإنها تتعرض لعقوبات معنوية، كحرمانها من الخروج للاحتفال بالنعم، إذ أن ضياع القدر في الحرب يعد عار وشؤومُ عليهم، فكانت المحافظة على القدر في نفس أهمية المحافظة على السنجق (العلم)، ومن عادات الإنكشارية حمل القدر والطواف به في الشوارع أثناء الإحتفالات الرسمية، وكان خروج القدر فرجة للمارة ومفخرة للأفراد الإنكشارية، أما الفرقة التي ضاع قدرها في المعركة فتحرم من الخروج في ذلك الاستعراض.

[1] جميلة معاشي، الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، قسنطينة 2008/2007، ص 6،7.

كما أن من عادة الإنكشارية وضع القدر بينهم أثناء الاجتماعات وإذا أختلف المجتمعون يسرع أحد المعارضين فيقلب القدر الذي يتوسط المجتمعين في الديوان، أو يقوم بتحطيمه، ويعني ذلك عدم الاتفاق والثورة على القرار، اي إلغاء الرابط الأسري الذي كان بينهم، وهذا ما يعنيه أيضا رفع القدر من على الموقد وإطفاء النار التي كانت تحته[1].

ونجد أيضا الأوجاق: الذي يطلق على الوحدات العسكرية الكبيرة والصغيرة، وفي الكثير من الأحيان يطلق على الإيالة العثمانية، وكان يتقسم الأوجاق إلى ثمانية بلوكات "المشاة ياياتيراس" كل واحد منهم ضابط يعرف باسم "بولكباشي"، ويضم الأوجاق أربع مائة جندي[2]حيث كان يوزع على مرتبات دورية وفقا لكفاءة مركز الدولة، وكانوا يلتفون حول السلطان وقت الحرب [3].

بالإضافة إلى الصفرة: وتعني "المائدة" التي يجتمع حولها الإنكشارية للأكل او مناقشة أمور الدولة، وتطلق أيضا على الكتيبة التي تتكون عادة من 16 إلى 21 مجند، وكذا الأودة " أو الأوضة" وتعني الغرفة أو بالتحديد، غرفة النوم، وتدل على المأوى الذي يضم عادة أفراد الأسرة، وكان لكل "اودة" قدرها (قازانها) الخاص يجب الحفاظ عليه.

هذا بالإضافة إلى شعارات أخرى، مثل الملعقة الخشبية التي كانت توضع على خيمة رئيس الإنكشارية (الآغا)، وترمز إلى السلطة الأبوية، ومن عادة الإنكشارية حمل ملاعق ضخمة إلى جانب القدر الكبير والخروج بها من الثكنات متجهين إلى المواقع التي يعسكرون بها ويطوفون بها في المدينة، أثناء الاحتفالات الكبرى، وكان الناس يصطفون في الشوارع لمشاهدة ذلك الموكب العظيم لأدوات الطبخ.

---

[1] جميلة معاشي، المرجع نفسه، ص 8-7.

[2] اماني بن جعفر بن صالح الغازي، المرجع نفسه، ص 57.

[3] سيد محمد السيد محمود، تاريخ الدولة العثمانية (النشأة – الإزدهار) وفق المصادر العثمانية المعاصرة والدراسات الحديثة، مكتبة الأدب، القاهرة، 2007، ص 425.

هذا زيادة على الألقاب ذات الدلالة الأسرية، منها : الشوريجي أو"جورباجي" وهي عبارة تتكون من كلمة تركية فارسية الأصل، وهي "شور" وتعني لذيذ "با" بمعنى الطعام و"الشوب" بمعنى المرق، أما المعنى العسكري فهو قائد الفرقة "الأورطة" وهوالذي يتولى توزيع الشربة والحساء على أفراد الانكشارية.

ويخضع لقيادته عدد كبير من ذوي الرتب العسكرية على غرار الأوضاباشي ووكيل الحرج والبيرف دار (حامل اللواء) والآشجي باشي (كبير الطهاة)، وهو المكلف بحراسة السجن، وكان شعاره سكين كبيرة كان يحملها حينما ذهب، ويتمتع الشوربجي بمنزلة محترمة جدا بين أفراد الإنكشارية والموظفين الساميين في الدولة، وللشربة نفسها قداسة خاصة، حيث أنها تقدم للانكشارية أثناء توزيع الأجور واذا رفض هؤلاء تناولها فذلك عدم رضاهم بقيمة الأجر الذي منح لهم والتهديد بالثورة.

وكذلك لقب "الداي" الذي يعتبر كنية للخال، وهو فرد من أفراد الأسرة الموسعة، وكذا لقب "الآغا" الذي يعني الأخ الأكبر.

ويعيد بعض الباحثين سبب تطبيق الدولة العثمانية لهذا النظام الأسري على أفراد جيشها إلى حياة الترحال التي كانت تعيشها القبائل التركية، التي تنحدر منها الدولة العثمانية، في أواسط آسيا. ولعل هذا التلائم الأسري هو الذي جعل الإنكشارية قوة لا مثيل لها في التاريخ من حيث القوة والتماسك والتسلح والانضباط[1].

المبحث الثاني: العنصر التركي بالجزائر

المطلب الأول: التجنيد

كان عروج يريد تأسيس دولة جزائرية لوحده، لكن لم يكن له القوة الكافية لذلك، فكان يملك الجنود البحريين المصاحبين له في غزواته فقط، وعند وفاته خلفه أخوه خير الدين، الذي أصبح تحت تصرف السلطان العثماني عام 1518، والذي طلب منه أن يرسل له الجنود، ومن هناك

[1] جميلة معاشي، المرجع نفسه، ص 8-9.

بدأت عملية التجنيد[1]، حيث أرسل له السلطان العثماني سليم الأول (1512-1520) جنود إنكشاريين بلغ عددهم 2000 جندي.

وهذا إثر دخول الجزائر تحت لواء الدولة العثمانية[2]، كما سمح له بجمع المتطوعين الذين بلغ عددهم حوالي 4000 جندي، مقابل أن يتم منحهم امتيازات وصلاحيات وربما هذا السبب أدى في كثرة المتطوعة، الذين يحلمون بحياة كريمة وعيشة هنية، وفي سنة 1556م قام السلطان سليمان بإرسال 40 سفينة إلى الجزائر والتي كانت تحمل حوالي 6000 جندي لصالح ريس من أجل الاستيلاء على وهران والمرسى الكبير، وعند تلك الفترة بدأ التجنيد الطوعي من جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية[3]، وكان يتم نقلهم بواسطة سفن فور عملية التجنيد خوفا من أن يتراجعوا عن ذلك، مع كل الامتيازات التي منحت لهم أفضل من الحياة التي كانوا يعيشونها في بلادهم[4].

ويعطى الجندي عند انخراطه في المجال العسكري، بذلة عادية وبندقية والبارود وقطعة من الرصاص، كما يأخذ أجر مقداره 18 فرنكا خلال الشهرين، وأربع خبزات يوميا، أما الجنود المتزوجين فعندما يرون ضعف الخزينة فإنهم يتنازلون عن أخذ الخبز، وعندما تنتعش الخزينة يتم رد لهم فضلهم صاعاً قمحاً[5].

وكان عدد المتطوعين في تزايد مستمر خلال القرنين 16و17، بسبب فترة قوة وازدهار القرصنة البحرية، وتراجع ذلك في أوائل القرن 18، عندما نقصت أرباح القرصنة، فقل عدد

---

[1] مبارك محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائري القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، ص 123

[2] رابح كنتور، الجيش الإنكشاري في الجزائر بين 1519-1830، أفكار وآفاق، الجزائر، العدد 2، 2021، ص 91-92.

[3] محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال الفرنسي، دراسات في تاريخ شمال افريقيا الحديث، ط1، 1969، ص 81.

[4] ويليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زيادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص 68.

[5] حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعليق وتحقيق محمد العربي الزبيري، سلسلة التراث لنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 82.

المجندين، هذا ما دفع بالجزائر إلى نشر دعايتها حول الامتيازات المغرية للمتطوعين بالاعتماد على السلطات العثمانية، حيث سمح لهم السلطان العثماني بالقيام بعملية التجنيد والدعاية.

ويدل هذا على مدى أهمية الدور الذي كانت تلعبه السلطات العثمانية في التجنيد[1]، حيث أن منطقة الأناضول كانت أكبر مصدر للمجندين المتطوعين، عن طريق البعثات الجزائرية، حيث تقوم بزيارة المدن التركية، وتقوم بالدعاية لجلب واستقطاب الشباب بذكر الأرباح والمزايا التي سيحصل عليها الجنود الجزائريون[2].

وتتم العملية في مدينة أزمير المطلة على بحر ايجة، حيث أن الجزائر كانت تملك مركزا سمي ب "خان" والذي يتكون من غرف عديدة أرضية وعلوية ومسجد ومشارف تحت إشراف " باش دائي" الذي يعينه الباشا في الجزائر، ومهمته الإشراف على عمليات التجنيد وتنظيمها لصالح الإيالة، مع تواجد خيمة تسمى ب "أوطاق" تتم فيها عملية التسجيل ليتم بعدها نقلهم للخان حتى الانتهاء من جمع عدد معتبر من المجندين.

ويتم تجهيز السفينة التابعة للإيالة، أوسفن يتم إستئجارها من الدول الغربية لعملية نقل المجندين إلى الجزائر[3]. وكلفت عملية التجنيد مبالغ باهظة للخزينة الجزائرية، من تكاليف إقامة الجنود التي تمت في الخان، ودفع مرتبات الدايات والإمام وجميع العاملين في الخان، حيث أرسل أحمد باشا "للباش دائي" ثلاثة عشر ألف قرش مع الرايس حميدو، خلال رحلته لأزمير (1222هـ-1807م)، حيث بلغت مصاريف الخان بين (19 فبراير 1825-25 ديسمبر 1825م) مبلغ 5870 قرش، وشهريا مائة وثلاثين قرش[4].

كان الجندي العثماني بالجزائر يعرف باليولداش، غير أن الأهالي كانوا ينعتونهم بكباش أناضوليا بسبب أشكالهم حمراً سماناً، وكانوا يتسمون بالشجاعة والتوافق وكذلك الخشونة

---

[1] محمد خير فارس، المرجع نفسه، ص 83،84.

[2] نفسه، ص 81.

[3] خليفة حماش، تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في اقليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص 30،31.

[4] حنيفي هلايلي، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، دار الهدى، ط1، عين مليلة، الجزائر، 2007، 18،19.

والتعالي على المواطنين لكونهم العمود الفقري في النظام القائم بالجزائر، لكن ثورة الإنكشارية التي وقعت عام1817م، أدت لمقتل عدد كبير منهم حيث قدر عدد الضحايا 1500ب شخص[1].

الثكنات

ويقيم الجنود في ثكنات خاصة بهم، تحت إشراف قادتهم، ولكل غرفة رقم خاص ويُسير كل كتيبة ثلاث قواد، بولكباشي، والأوضاباشي، والباش يولداش، ويخلفون بعض في حال غياب أحدهم، ولا يتقدم الجنود في الرتب إلا بعد مرور وقت يحدده القانون[2].وعند وصول الجندي إلى الجزائر يقوم بتسجيل اسمه ومعلوماته من طرف الباش كاتب في سجلات الإنكشارية، ليتم نقلهم للثكنات والتي تسمى بدار الإنكشارية أو ليولداش، حيث بلغ عددها ثمانية ثكنات بالجزائر:

- ثكنة مقرر أودار الإنكشارية.
- ثكنة باب عزرون، وتعرف بدار الإنكشارية الكبيرة.
- ثكنة صالح.
- ثكنة علي باشا.
- ثكنة يالي أي ثكنة الساحل او الشاطئ.
- ثكنة ترسكي يكيجري أو الثكنة القديمة.
- يكي قشلا أو دار الإنكشارية الجديدة.

ولهذه الثكنات نظام عسكري خاص، حيث لا يدخلها إلا الجندي الإنكشاري، والحرص على نظافتها كانت مهمة الأسرى المسيحيين[3]. وعرف أن ثكنة مقررين تجمع الجنود الأتراك

---

[1]أبوالقاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث "بداية الاحتلال"، ط 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 49.

[2] أحمد السليماني، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، مطبعة حلب الجزائر، 1993، ص 67.

[3]عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،ص76،77،78.

الكبار في السن، ويأكلون الماكرون، وكذا يقال إنها ثكنة المكررين، أي أنه هناك جامع قرب هذه الثكنة وكانوا يكررون القرآن، ومن هنا جاءت التسمية. وتم بناءها في عهد البيلرباي العلج على (1568-1569م)، والتي تحتوي على 27 غرفة يقيم فيها 899 رجلا، ويتكون من 48 أوجاقا.

- **ثكنة باب عزرون:** وتعدمن أهم الثكنات نظرا لاتساعها، وبنيت في عهد البايلرباي حسن باشا (955-1548)، وتتميز هذه الثكنة على أن كل من مكثوا بها أصبحوا من كبار موظفي الدولة، حيث شهدت اهتماما كبيرا طرف السلطة والمسؤولين، وتتكون من 28 غرفة يسكنها 1661 رجلا يشكلون 63 أبواقا.

-**ثكنة صالح باشا وعلي باشا:** بنيت عام 1008هـ، 1599-1600م، وتعتبر من أقدم الثكنات، حيث ترجع إلى عهد خير الدين بربروس، وهما ثكنتين ملتصقتين بحيث يوجد في ثكنة صالح باشا 26 غرفة ب 1260 رجلا ويشكلون 60 أوجاقا، وثكنة علي باشا: 24 غرفة ب 1516 رجلا يشكلون 55 أوجاقا.

- **ثكنة اوسطى موسى:** وترجع تسميتها لموسى الأندلسي، الذي كان بدوره يقيم في هذه الثكنة، بنيت عام 1085 هـ(1674-1675م)، وبها 31 غرفة، ويقيم بها 1433 رجلا. موزعين على 72 أوجاقاً.

- **ثكنة بالي:** وردت لها عدة أسماء منها: ثكنة القناصل، ثكنة الدروج...الخ. ومثلت أصغر الثكنات بمدينة الجزائر، باحتوائها على 15 غرفة يسكنها 602 رجل، موزعين على 27 أوجاقاً.

ثكنة إسكي القديمة وثكنة "بني" الجديدة: وكانوا ملتصقات واحدة في الطابق العلوي والثانية في الطابق السفلي، وتسمى بالثكنة القديمة، وبنيت هذه الأخيرة عام 1627م، وتحتوي

على 31 غرفة يقيم بها 1089 رجلاً وتشكل 60 أوجاقا، اما الثكنة الجديدة فكان بها 19 غرفة ويقيم بها 856 رجلا موزعين على 38 أوجاقاً[1].

الرتب العسكرية:

1. يولداش: وهوالجندي الجديد الذي لا رتبة له.
2. آسكي يولداش أواليولداش القديم: وهذه الرتبة يتحصل عليها الجندي بعد أن يمر عليه 3سنوات.
3. باش يولداش: ويحصل عليها بعد مرور 3سنوات من خدمته كآسكي يولداش.
4. وكيل الحرج: وهو المقتصد ويختلف عددهم حسب أهمية الأوجاق.
5. وكيل الحرج الثانوي.
6. اودة باش: وهو مسؤول عن الأودة أو الفرقة في الأوجاق.
7. أشجي: وهو الطباخ، يعمل تحت سلطة وكيل الحرج.
8. أشجي باش: وهو رئيس الطباخين، ونفس رتبة بولكباشي.
9. بلوكباشي: المسؤول عن الأودة في الأوجاق ورتبته نفس رتبة نقيب[2].

الجنود الأتراك الشبان يلازمون ثكناتهم، ولايخرجون منها إلا يوم الخميس، وذلك مع حارس خاص يكون مسؤولا عليهم[3].

المطلب الثاني: جماعة الأتراك

تعتبر جماعة الاتراك العثمانيون من أهم الجماعات في الجزائر،وذلك منذ إرتباط الجزائر بالدولة العثمانية، حيث تشكلت النواة الأولى لجماعة الأتراك في الجزائر[1]،ممن قدموا من الأناضول والمناطق التابعة للدولة العثمانية مثل ازمير وبورصة ودباربكر وغيرها [2]،

---

[1] حنيفي هلايلي، المرجع نفسه، ص، 29 33.

[2] عائشة غطاس، المرجع نفسه، ص 79.

[3] ويليام شالر، مذكرات ويليام شالر، قنصل أمريكا في الجزائر، (1816-1824)، تعريب وتحقيق وتقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص 55.

أو مع عروج وخير الدين بربروس، وما أرسل من مقاتلين ومتطوعين من اسطنبول[3]، بحيث كانت هي الفئة المسيطرة على الجزائر حتى نهاية الحكم العثماني 1830م.

وبالرغم من قلة عدد فئة الأتراك، التي لم يتجاوز عدد أفرادها سنة 1830م عشرون ألف فرد، فإنها كانت قوية وذات نفوذ واسع في البلاد، وتميز الأتراك عن غيرهم من السكان بإتباع التركية والافتخار بأعمالهم العسكرية والاعتزاز بلغتهم، والعزوف عن خدمة الأرض. وكان معظم الأتراك يفضلون كسب المراتب التي تتعلق أعمالها بخزينة الدولة[4].

وكان انتشار العثمانيين بصفة خاصة في المدن الجزائرية التلية والهضابية بأعداد متفاوتة، حيث أشار أبو قاسم سعد الله أن عددهم قدر بعشرة آلاف نسمة وكانوا يرتكزون بمدينة الجزائر، وبالتالي تشكلت فئة اجتماعية على مدار الفترة العثمانية، وكانت هي الفئة الحاكمة بدون منازع، لأنها سيطرت على الإدارة والقوة العسكرية، وإختلف أصولهم فمنهم الكرتيلي والألباني والأناضولي، إلا أنهم يشتركون في النسب السياسي والانتماء لسياسة عائلة آل عثمان[5].

فكان العنصر الكرتيلي يتزايد في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، والعنصر الألباني أستقر في البلاد وتجسد نفوذه المتزايد في البلاد[6]، حيث انتشر تجماعة

---

[1] بن عبد المولى علال، بن وليد بزيد، التركيبة الاجتماعية لسكان الجزائر خلال العهد العثماني(1518-1830)، رسالة ماجستير، الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دارية، أدرار،2017-2018، ص 40.

[2] عبد الجليل رحموني، اهتمامات المجلة الإفريقية بتاريخ الجزائر العثمانية1520-1830م، أطروحة لتيل شهادة الماجستير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس2014،2015.

[3] حسين بوخلوة، عبد الكريم الفكون القسنطيني وحياته وآثاره، 1580-1663، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة السانية، وهران، 2008-2009.

[4] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص 73،74.

[5] بلبروات بن عنو، المدينة والريف بالجزائر أواخر العهد العثماني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران، 2007،2008، ص 113.

[6] عائشة عطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر، 1700،1830، "مقاربة اجتماعية اقتصادية "، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، منشورات ANEB، 2000-2001، ص 11،12.

الأتراك بكثرة في البلاد، وذلك بسبب إحتكارهم للسلطة فمنهم الباشوات والوزراء والدايات ورؤساء البحر والأغوات كما أن منهم أعضاء الديوان[1].

وكانت تشكل جماعة الأتراك أغلبها جنود "الإنكشارية"، الذين كانوا يستقرون في حصون وثكنات مدينة الجزائر، ومع هذا لم يتجاوز عدد أفرادها أواخر القرن السادس عشر العشرة آلاف نسمة، بالرغم من المدة الطويلة التي قضاها الأتراك بالجزائر، فإن تأثيرهم لم يتعدى الأنظمة الإدارية ولم يتجاوز الألقاب والرتب العسكرية، بحيث سيطرت جماعة الأتراك على الوظائف السامية والمهمة، منها الخزناجي وآغا العرب، خوجة الخيل، وكيل الحرج، بيت المالجي وغيرهم من الوظائف، وهذا ما جعلهم من الفئات المهمة بالمجتمع الجزائري[2].

المطلب الثالث: الانتقال من العمل العسكري للوظيفة

كان للإنكشارية الحق في شغل المناصب السامية والشرفية، والتي تكون لها مكاسب كبيرة[3]،حيث شهدنا العديد من الذين كانوا في الجيش الإنكشاري، إنتقلوا من العمل العسكري إلى شغل المناصب الإدارية، ونذكر منها منصب الخوجة، والذي يختار من بين الأقدمية الذين مارسوا العمل العسكري فترة طويلة، وهذا بعد أن يمتحنوا أولاً، للحصول على هذه الوظيفة، بحيث يشترط عليه أن يعرف القراءة والكتابة وعدة أمور تخص المعرفة، مع دفع اللزمة مقابل الانخراط في هيئة الخوجات، الذين يكن لهم الحظ في شغل مناصب أكبر، ومن هيئة الخوجات يتم اختيار الخوجات الأربع [4].

---

[1] نور الهدى بوعلاف، ورويدة بوعبد الله، الحياة الاجتماعية في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1671)، اطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2016-2017، ص 14.

[2] ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 92،93،94.

[3] ويليام شالر، المصدر نفسه، ص 42.

[4] ياسين بودريعة، آلية التدرج في المناصب الإدارية السامية في الجزائر خلال فترة الدايات (1671-1830)، مجلة الموافق للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، الجزائر، عدد 1،جويلية 2021، ص 856.

منصب بيت المالجي :

باعتبار هذا المنصب منصباً هاماً، كان يتولاه الإنكشارية، فقد كان يختار صاحب هذا المنصب من صنف القياد في البداية، ثم أصبح يختار من صنف الأغوات: كالحاج مصطفى آغا ابن محمد التركي 1672م، وفي النصف الثاني من القرن 16 أصبح يختار من ضمن البولكباشية: كالحاج علي البولكباشي بن رمضان التركي 1786[1].

مثال عن الانتقال من عمل عسكري لوظيفة

الأمر يتعلق بالداي محمد بن عثمان (1766-1791م)، وهوأطول الحكام مدة بالجزائر، ينحدر من قرية من جنوب الأناضول، كان يشتغل في الأوجاق وأخذ بعدها إلى الجزائر، تزوج هناك وكوّن عائلة، ثم عزل لأسباب مجهولة، وبعد عزله أصبح يتدرب على مهنة" إسكافي"، وكان يقوم بتصليح الأحذية لأصدقائه القدامى في الجيش الإنكشاري.

فاكتسب الاحترام لأمانته وحرصه وإخلاصه في العمل، وفي أحد الأيام وعن طريق الخطأ، جاء شاوش ليبحث عن صانع الأحذية ليشغل وظيفة بابي حوكابي، وكان له نفس الاسم، وعندما سأل عنه دلوه مباشرة إلى الداي محمد بن عثمان، فذهب أحمد بن عثمان وأعطاه الوظيفة، ومنذ ذلك الحين بعد توليه لمنصب صانع الأحذية، بدأ بتدرج في الوظائف الإدارية، ليصبح بذلك خزناجيا لأمانته، ثم دايا لغاية وفاته ليتولى بعده إبنه حسن باشا الحكم[2].

المبحث الثالث: قراءة في حكم الجزائر

المطلب الاول: الحكم المباشر

كانت الجزائر في بداية دخول الدولة العثمانية يحكمها رياس البحر، مثل عروج وخير الدين بربروس، ومن ثم فئة اليولداش أو الجيش البري للدولة العثمانية، وأول مرحلة من الحكم العثماني بالجزائر هي مرحلة البايلربايات، والتي دامت 70 سنة (1514-1587م)، حيث كان

[1] عائشة غطاس، المرجع نفسه، ص 118-119.

[2] ويليام سبنسر، المصدر نفسه، ص 93.

يتم فيها التعيين مباشرة من طرف السلطان العثماني، وكان البايلربايات يمارسون سلطتهم المطلقة ويتصرفون باستقلالية تامة.

وأول حاكم للجزائر بعد طلب الأهالي من السلطان سليم الأول وقبوله، هو خير الدين الذي لقب بالبايلرباي، وقدر عددهم الإجمالي ب 20 بايلرباي، كحسن بن خير الدين، صالح رايس، علج علي...الخ، حيث كان السلطان يعينهم على حسب شجاعتهم وذكائهم وحنكتهم في تسيير شؤون الإيالة، وكذا على قوتهم اثناء الحروب: كصالح رايس الذي كان يقود السفينة العثمانية، ثم عين كبايلرباي على الجزائر نتيجة ثقته به.

تعددت أصول حكام الجزائر خلال فترة البايليربايات من أعلاج: كحسن أغا وحسن قورصو، وأتراك: كقائد صفا، وحسن باشا، ومن العرب: كصالح رايس وعرب أحمد، ومن الكراغلة: كحسن بن خير الدين، وبالرغم من تواجد الأوجاق إلا أن الحكم كان من نصيب الرياس[1].

وتمثل هذه الفترة بداية للوجود العثماني بالجزائر، والتي كان يحكمها طائفة رياس البحر، حيث كانت علاقاتهم بالسلطان العثماني وطيدة، ولقب البايلرباي يقصد به أمير الأمراء، وكان هناكعدة أشخاص يمثلون السلطة، أولهم الأميرال والذي ينتخب من طرف رياس البحر، وآغا الانكشارية الذي يتولى هذا المنصب نتيجة للأقدمية، وآغا من الجنود يعينه الباشا نفسه، وللباشا خليفة يساعده في عمله ومترجمين وكتبة لنقل أوامر السلطة والخزناجي المسؤول عن أموال الخزينة[2]، وتميزت هذه الفترة بكونها أزهى عصور الحكم التركي والتي شهدت إزدهار البلاد من جميع النواحي، وكانت عملية التعيين تتم من طرف السلطان العثماني مباشرة[3].

---

[1] عائشة غطاس، الدولة الجزائرية ..... ص 44-45.

[2] أحمد السليماني، المرجع نفسه، ص 11-12.

[3] علي محمد، محمد الصلاحي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر، تاريخ الجزائر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص 243.

المطلب الثاني: ثنائية الحكم

ألغت الدولة العثمانية منصب البايلرباي، ولجأت إلى تعيين الباشوات يديرون أمر المقاطعات، كما أنشأت ثلاث إيالات: الجزائر، تونس وطرابلس عين على كل منها باشا، وقد تمتع هؤلاء بامتيازات واسعة، كحصولهم على نسب من الغنائم والعبيد، ومراقبة المداخيل المالية والهدايا، وقد حددت مدة التعيين ثلاث سنوات وكان لقصر هذه المدة آثار سيئة على أداء هؤلاء البشاوات[1].

استدعى جعفر باي لمهام أخرى عند السلطان وخلفه محمد بن فرحات باي (1588-1608)، وهومن نبلاء قسنطينة سلك نفس سياسة من سبقه فيما يخص الضرائب في الوقت المحدد مما صعب دفع أجور الميليشيات، وتحصل مصاريف الحملات التي يقوم بها الباشا فعندما تولى خضر الباشا (1582،1589)، شدد على باياته لاستفادة سلطاتهم ليتم دفع الضرائب من طرف الجميع في أسرع وقت ممكن.

وقد بلغ فرحات باي هذا الأمر لشيوخه وخلفائه لكن بعضهم اعتبروا اللزمة مساس باستقلالهم، فدفعها بانتظام يعني لهم المهانة والإذلال، ومن هؤلاء أولاد مقران بمجانة الذين أعلنوا الحرب عليه فطلب النجدة من الباشا بمدينة الجزائر. الذي أرسل إليه مساعدات عسكرية ثم من خلالها أجبرهم على دفع تعويضات عن الحرب مع الاحتفاظ بامتيازاتهم.

وتواصلت بين محمد بن محمد بن فرحات والمقرانيين الذين متنوا صلاتهم بابن القاضي أمير كوكو وتحالفوا معه وأخذوا يهددون مدينة الجزائر، مثل ما هددوا باي قسنطينة من الناحية الشرقية، أرسل الباشا بالجزائر العاصمة قوات كافية قادها الأغا مصطفى، ولاحق المتمردين إلى سفوح جبال جرجرة وأطراف البيبان، وفي عام 1596م أُبرمت هدنة مؤقتة سرعان ما نقضت من قبل الباشا مصطفى (1596-1599م)، وقام الباي محمد بن فرحات بالزحف من

[1] صالح عباد، نفسه.....ص107.

الشرق، والأغا مصطفى من الوسط ضد عمر بن القاضي، ولم تنتهي هذه الحروب إلى بعد أن رحل مصطفى باشا وحل محله خضر باشا للمرة الثالثة[1].

أصبحت الإنكشارية أكثر تأثيرا في النظام السياسي في الجزائر، فقد اختلفوا فتنة خضر باشا، وأبلغوا إسطنبول أنه يريد القضاء عليهم وتشكيل جيش من الأهالي لإعلان استقلاله بالجزائر، فعُزل وعُين مكانه مصطفى باشا، الذي عجز عن قمع تمرد زواوة فعزل وسجن في إسطنبول، وعين مكانه حسن بوريشة عام 1599م، وعين خضر باشا للمرة الثالثة عام 1604م.

وفي عام 1629 تمرد الإنكشارية على حسين باشا، بسبب التأخر في دفع أجورهم، فقد دبروا قتله بالسم، إستغل الكراغلة هذه الأحداث وعقدوا اجتماعا لهم بحضن الإمبراطورية سنة 1630 من أجل الاستيلاء على الحكم، لكن الأتراك تصدوا لهم وطردوهم من الجزائر، في سنة 1633 دخلوا الجزائر في شكل جماعات صغيرة متنكرين في زي فلاحين يحملون أسلحة مخفية وهاجموا الإنكشارية[2].

كما تمكنوا من السيطرة على بعض المواقع، لكن الوقت لم يكن مناسب للثورة لأن رياس البحر غائبين في البحر، فهاجمهم الإنكشارية ودفعوهم إلى أبواب القصبة، وإنفجر المخزن الرئيسي للبارود ودك جزء من القصبة وانهار حوالي 500 مترا وقتل أكثر من 10 آلاف شخص، لاحقهم الانكشارية وقتلوا الكثير منهم، وإتجه الناجون إلى بلاد القبائل آملين أن يجدوا دعماً من زواوة، الذين كان الأتراك قد حلوا أغلب فرقهم في الجيش منذ 15 سنة قرر الانكشارية رفض تسجيل هؤلاء في الجيش.

وفي سنة 1659م، كان هناك تمرد آخر للإنكشارية ضد إبراهيم باشا بسبب تأخير الأجور فألقوا القبض عليه ورموه في السجن، وأعلن نهاية نظام الباشوات وسمح للباشا البقاء بالجزائر لتمثيل الباشا دون تدخل في الحكومة، كان البولكباشي خليل أول آغا.

---

[1] حسين بوخلوة، نفسه.....ص8.

[2] غطاس عائشة، الدولة الجزائرية الحديثة.....ص49.

تميز عهد الأغوات القصير بمقتل كل الأغوات بدء من الآغا خليل قائد التمرد نفسه سنة بعد تعيينه، ثم الأغا رمضان الذي قتل في أوت 1661، بحيث تمكن الإنكشاريون من تغيير هذا النظام وذلك بتعيين أغا لمدة شهرين، فقد أقدم قادة الجيش البري على خلع الباشا وتعويضه بقائد آخر من فئتهم يدعى الأغا، وفي حقيقة الأمر أن هذا الانقلاب كان نتيجة تعامل الباشا للرعية وفرض الضرائب الثقيلة على القبائل، وهذا ما أدى إلى وقوع عدة ثورات عبر مختلف مناطق الإيالة.

فأصبح الإنكشارية (الجيش البري) هم من يتقلد الحكم، وعليه فإن الحكم في هذه المرحلة كان شبه مزدوج بين الباشا المعين من الباب العالي، والأغا المنصب من طرف الإنكشارية، وأخذ الأغوات منذ سنة 1659م يمارسون السلطة التنفيذية، وكان الجند ينتخبون كل شهرين أغا جديد على حسب الأقدمية[1].

ونظرا لما آل إليه نظام الأغوات فقد قرر رياس البحر وبعض أعضاء الديوان تغيير حكم الأغوات، وتعويضه بنظام أخر قائماً على الانتخاب ومبايعة الحاكم الذي يمارس مهامه في مدة غير محدودة، فكانت تلك المرحلة الإنتقالية بداية لوضع الدعائم السياسية القائمة على حرية الاختيار فقد قام علي باشا شاوش (1718-1719)، على استحداث مجلس الحكومة بديوانه الخاص والعام والذي ينظم مختلف أطباق الموظفين والجيش.

بتدخل الرياس لتغيير الحكم في إيالة الجزائر إنتقل مركز القوة من الأغوات إلى الدايات، وبات الدايات هم المتحكمين في زمام الأمور، وبدأ نفوذ الإنكشارية يتراجع، لذلك عمدوا إلى تدبير المؤامرات فأصبحت السلطة الفعلية بيد الداي ويستمر هذا النظام إلى غاية 1830م، وكان الداي يعين من طرف الديوان ومجلس يتكون خاصة من ضباط الإنكشارية، فكان الدايات

[1] حنيفي هلايلي، بنية الجيش الجزائري.....ص129.

الأربعة الأوائل ينحدرون من صف الرياس، يتم إنتخابهم من طائفة رياس البحر، فالسلطة العثمانية استمرت في تعيين الباشا، غير أن وجودهم كان شرفياً فقط إلى غاية سنة1711م[1].

المطلب الثالث: الاستقلال

منذ وصول الدايات إلى السلطة عملوا على القضاء إزدواجية الحكم من خلال إلغاء منصب الباشا مثل السلطان، ويظهر أن الداي الحاج حسين نجح في الانفراد بالسلطة وجمع بين سلطة الداي وسلطة الباشا في آن واحد، غير أن هذه التجربة لم تدم طويلا ورجعت إلى نظام الازدواجية.

وفي عام 1710م حينما ارتقى الداي على شاوش السلطة بادر إلى إلغاء منصب الباشا مثل السلطان حتى يضع حدا نهائيا لازدواجية السلطة، فعندما حل الباشا إبراهيم شركان كأمير الأمراء بالجزائر، عارض استقباله ولم يقدر الوالي العثماني على فرض هيبة السلطان، ونجح الداي على شاوش في إقناع السلطان أحمد الثالث بمساوئ إزدواجية السلطة هذا ما أكسب الدايات نفوذا كبيراً عندما جمع بين السلطتين واللقبين لممارسة سلطتهم بشكل فعلي[2].

ولقد عرفت هذه المرحلة الأخيرة من حكم الأتراك العثمانيين في الجزائر (1671-1830م)، بمرحلة الاستقرار حيث تبدأ هذه المرحلة بتولي محمد التركي في الجزائر بعد ما عينه رياس البحر خلفا لأخر أغا عثماني، وهو علي أغا، وأبقوا على منصب الباشا المعين مباشرة من طرف السلطان العثماني الذي يمثل الدولة العثمانية في الجزائر، وقد استمرت هذه العلاقة إلى سنة 1711م.

حينما أنهاها تماما الداي بابا علي شاوش (1710-1711)، بإلغائه لمنصب الباشا، حيث أصبحت الجزائر بعد هذا الإجراء دولة مستقلة عن الدولة العثمانية، إلا بما تقضيه الضرورة الدينية والروحية برجال الإنكشارية، وقد قام الداي محمد بن حسين أفندي خلف الداي

[1] عبد الجليل رحموني، المرجع نفسه، ص 72-73.

[2] عائشة عطاس، الدولة الجزائرية .....ص 57.

على شاوش على إتباع سياسة الاستقلالية، بعيدا عن نفوذ الباب العالي ورياس البحر وهو الشيء الذي أودى بحياته، بعدما نصبت له مؤامرة من رياس البحر انتهت بمقتله سنة 1700م.

حاولت الدولة العثمانية استعادة سيطرتها على الحكم في إيالة الجزائر، لكنها فشلت مرة أخرى بعدما وقف الداي الجديد كردي عبدي في وجه هذه السياسة العثمانية، عندما طرد مبعوث الباب العالي كما أنه لم يلتزم بتنفيذ أوامر الدولة العثمانية، الشيء الذي أدى بها إلى استعمال القوة العسكرية عندما قام مندوب إسطنبول بقصف مدينة الجزائر سنة 1728م.

كما استعملت الدبلوماسية سنة 1730م، لكنها لم تلقى التجاوب من طرف الدايات العثمانيين في الجزائر، فشلت في الأخير في استعادة نفوذها داخل أجهزة الحكم والسلطة وتحولت علاقتها بالجزائر إلى مجرد روابط روحية دينية لا أكثر، وقد عرفت مرحلة الدايات كما قلنا فترة عدم الاستقرار في الحكم والسلطة، بسبب كثرة الاضطرابات داخل الجهاز الإداري والتي أودت بحياة العديد من الدايات على غرار إبراهيم كوشوك، ومحمد بن بكر الطورطو قبل تعيين اغا الانكشارية بابا علي دايا على الجزائر سنة 1759م، وإستمر حكمه حتى سنة 1766م، لتدخل الجزائر مرحلة جديدة هي مرحلة القوة والإستقرار (1766-1805)م وشهدت هذه الفترة حكم ثلاث دايات وهم محمد بن عثمان باشا وحسن باشا وأخرهم هو الداي مصطفى[1].

ما عدى ذلك فالدولة الجزائرية حرة مستقلة تحارب من يحاربها وتسالم من يسالمها وهذه الخصوصية جعلت حكام الجزائر أحرار في تصرفاتهم، لهم الحق في عقد الإتفاقيات التجارية مع الدول الأجنبية إضافة إلى إقامة علاقات مباشرة معها وفتح القنصليات دون الرجوع إلى السلطان العثماني[2].

[1] صغيري سفيان، المرجع نفسه، ص 123-124.

[2] أمال شترة، الادارة المحلية في الجزائر خلال حكم الدايات وعلاقتها بالرعية (1671-1830) مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018.

الفصل الثاني العنصر المحلي في الإدارة

المبحث الأول: الإدارة المركزية

المطلب الأول: المناصب المفتاحية (الخزناجي، خوجة الخيل، أغا العرب)

الخزناجي

وهو المكلف بالخزينة، والمسؤول الوحيد عليها بعد أن يستلم المفاتيح من الداي[1]، ويباشر الخزناجي في مهامه المالية فور تنصيبه ويتكلف في أموال الدولة[2] الواردة ليضعها بدوره في الخزينة، وله صلاحية سحب المبالغ المستحقة وعند القيام بذلك يقوم الخزناجي بالإفصاح عن هذه المبالغ بصوت عال وسط حضور الداي والديوان، ليقوم بعده بتسجيل ذلك[3].

وكان على عاتقه عدة مهام بالإضافة إلى توليه للخزينة، فكان يشرف على رواتب الجنود والموظفين، وعمليات الجمركة التي تخص البضائع التي كانت بإيالة الجزائر[4]، ويساعده في ذلك أمين السكة وبعض الموظفين من الحضر واليهود[5]، ويتولى تعيين موظفين من أهل الجزائر، يلقبان بالجبارجي لعد النقود الداخلة والخارجة [6]، بعدما كان في العهد الأول مجرد موظف مهمته الإشراف على الخزينة، تحت سلطة الكتاب الأربعة [7]، حيث أصبح وراء الداي، ويخلفه في غيابه عند المرض أوظرف آخر[8]. كان الخزناجي يعتلي تشكيلة الحكومة بعد الداي

---

[1] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، 1514-1830، دار هومة 2012، ص 297.

[2] محمد ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية، تقديم وتحقيق الدكتور محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1981،ص 34.

[3] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2008، ص 165.

[4] سحيم نسرين ابن سهيل جدية، العلاقات بين نظم الإدارة المركزية ونظم الإدارة المحلية بالجزائر العثمانية خلال عهد الدايات (1671-1830)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكاديمي في التاريخ، المسيلة، 2019-2020، ص19.

[5] ناصر الدين سعيدونيالمهدي بوعبدلي، تاريخ الجزائر ..... ص 17.

[6] عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة.....ص 115.

[7] ياسين بودريعة، المرجع نفسه، ص 862-863.

[8] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر اواخر العهد العثماني، ط3، (منقحة معدلة)، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 163-164.

مباشرة، وراجع ذلك لأشرافه على الشيء الأهم وهو الخزينة، هذا ما يجعل القنصل الفرنسي يلقبه بالوزير الأول.

أغا العرب:

كان يشرف على الجانبين العسكري والإداري في الوقت نفسه، وذلك يعدل الصلاحيات الممنوحة له[1]، والمتمثلة في قيادة الفرق الإنكشارية وفرسان المخزن "الصبايحية"[2] من عرب وقبائل، لذا يتوجب عليه معرفة اللغة العربية ليتمكن من إلقاء الأوامر وتسيير هذه الفرق من الجيوش[3].

ومكنته هذه الصلاحيات ليصبح موظفا سامياً ذا نفوذ قوي، وقد راح يتألق بفعل تضاعف قوة الأوجاق واختلال تنظيمات تهام وتضائل في جماعات الصبايحية الأتراك، بمقابل الأهمية التي أخذها فرسان العرب لمواجهة الثورات[4]. يقوم أغا العرب بمراقبة دار السلطان وضواحيها[5]، باستثناء مدنها الكبرى[6].

وتنتهي فترة وظيفة آغا العرب بعد تغيير في أعضاء الحكومة، كتنصيب داي جديد، الذي يقوم باختيار أعضاء حكومته بنفسه وعزل كل الموظفين السابقين. وكما أن الأغا يمكن أن يتدرج ليصبح حاكما، وبالتالي نفهم أن هذا المنصب الحساس لن يتولاه جزائري، وهذه هي ألية التنصيب، أي أن كل الوظائف السامية، والتي يمكن بشأنها أن تتطور في سدة الحكم لن تمنح لجزائري.

---

[1] ياسين بودريعة، نفسه، ص 864.

[2] ناصر الدين سعيدوني المهدي بوعبدلي، تاريخ الجزائر.....ص 17.

[3] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر نفسه، ص 90.

[4] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية.....زص 173-174.

[5] مصطفى بن عمار، الصراع على السلطة في الجزائر في عهد الدايات (1671-1830) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، الجزائر، 2009-2010، ص45.

[6] صالح عباد، المرجع نفسه ص 280.

خوجة الخيل

وله مهمة التصرف في الجمال التي ينتقل عبرها الجيوش والعتاد الحربي، وهومن يقوم بتوزيعها للقبائل من أجل تربيتها وتجهيزها، وبعد ذلك يتم طبعها بخاتم الدولة لتسهيل معرفتها بعد أي حادث[1]، ومما يجب الإشارة إليه هو أن خوجة الخيل كان صاحب وظيفة متواضعة وبسيطة، تنحصر مهامه في مراقبة مداخيل الدولة ورعاية المواشي كما ذكرنا سابقاً.

ليصبح من أهم المراتب والوظائف الإدارية بالجزائر، وهذا بفعل المهام التي أصبح يكلف بها، والتي تمثلت في تزويد الموظفين الأتراك والفرق العسكرية بالمواد الغذائية التي يحتاجونها، والذي يتلاقاه بدوره من القبائل وسكان المناطق الجبلية[2]، وكان له أعوان يساعدونه في هذه المهام، منهم قائد يدعى "بقائد العرب" مكان إقامته بسهل متيجة.

وله أعوان وشيوخ مكلفون بالضرائب، ومجموعة من الفرسان، وكان يقدم هدايا وخراج وزكوات للدولة وللداي والتي يتلقاها من رعاياه في غرب الصحراء[3]، التي يشرف عليها مثل عشائر الرحمان والزناخرة والبواعش وغيرهم[4].

وكان له مساعدون وأتباع يكونون لجانبه وقت الحاجة إليهم، ويسمون بالسرارجة ويبقون على إستعداد دائما لتلقي الأوامر من الخوجة، ومن مهامهم حمل المكاتيب للرعية أو إحضار شخص مشتكى منه، وكانوا كلهم من العرب[5].

وكيل الحرج:

ينتمي وكيل الحرج لهيئة وكلاء الحرج، ويعرف بوزير البحرية نظرا لمهامه البحرية في الإشراف على الشؤون البحرية والغزو البحري[1]، وكذا تهيئة وتجهيز العتاد البحري وتوزيع الغنائم

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر نفسه، ص 90.

[2] ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، تاريخ الجزائر.....ص 17.

[3] مبارك مليلي، المرجعنفسه، ص 184.

[4] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية.....ص 171,

1 أحمد الشريف الزهار،مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر 1754.1830م،تحقيق أحمد توفيق المدني،

[5] الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1947،ص49.

البحرية[2]وصناعة السفن، وبحكم وظيفته فإنه يتلقى الكثير من الهدايا من القناصل والتجار[3]، أما قيادة الأسطول فهي ليست من شؤونه بل يشرف عليها أحد رياس البحر المعروف باسم القبطان[4]، وهو المسؤول عن الحضائر التي تبنى فيها البواخر[5].

بقي في وضع متقهقر في الفترة الأولى من الحكم العثماني، بسبب ضعف الجهاد البحري، وإقصاء الرياس عن الحكم (1100-1689م)، بصفته المشرف على طائفة الرياس[6]، لكن سرعان ما تطورت وظيفته بسبب ازدياد النشاط البحري خلال القرن 18، وبفعل هذا التطور أصحبت له صلاحية تقوية العلاقات الجزائرية مع الدول الأوروبية، هذا ما أهله ليكون وزير البحرية[7].

حيث يتضح لنا مما سبق أن وظيفته كانت في أصلها مجرد وظيفة عادية، يتولى صاحبها الإشراف على مخازن الميناء وعتاد البحرية ودار الصناعة، إلى أن تطور نشاط الإيالة البحري وأصبح صاحب منصب بمثابة وزير البحرية، ويراقب النشاط البحري ويشرف على أعمال البحرية وينظر في توزيع الغنائم البحرية، ويقوم بالاتصال بمدعوي الدول الأوروبية[8].

بيت المالجي:

وتمتد صلاحياته إلى الإشراف على الأملاك المصادرة من طرف الدولة، والتي لا وارث لها كموت أصحابها، وعدم وجود وارثين شرعيين، فيقوم بتسجيلها، ولم تكن مهمته فقط في جمع التركات، فكذلك كان يشرف على دفن الأموات، فلن تتم عملية الدفن إلا بإذن منه، لتجنب

---

[1]ياسين بودريعة، المرجع نفسه، ص 866.

[2] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية.....ص 173.

[3] محمد خير فارس، المرجع نفسه، ص 72.

[4] صالح عباد، المرجع نفسه، ص 280.

[5]مبارك مليلي، المرجع نفسه، ص 184.

[6]ناصر الدين سعيدوني، نفسه، ص 173.

[7] ياسين بودريعة، نفسه، ص 866.

[8]سحيم نسرين إبن سهيل جدية، المرجع نفسه، ص 24.

أي تلاعب أو حيلة في هذا الأمر[1]، ويقوم بتوزيع الصدقات على كل المحتاجين والفقراء[2]، ويباشر بيت المالجي بمهامه بأمر من الداي وذلك بمساعدة قاض عرف باسم "الوكيل"، وموثقين العدول، كلن بيد الداي نفسه بالتعيين أو العزل[3].

وهو مكلف كذلك بثياب عبيد الداي، ومن بين الشروط التي يجب أن تتوفر في بيت المالجي هو أن يكون أعزباً[4]، وبالرغم من أهمية منصبه، إلا أنه كذلك معرض للعقوبات وحتى العزل من وظيفته بسبب عدم تلبية مطالب الحكومة أو اتهامه بالتحايل، وتتمثل العقوبات في تسليط غرامات كبيرة عليه، ومصادرة أملاكه وثروته إن تطلب الأمر[5].

الكتاب الأربعة:

وتمثل هذه الهيئة أربع كتاب، يتم تعيينهم من طرف الداي نفسه[6]، يحكمهم كاتب يسمى برئيس الكتبة، والملقب بالمقطعجي والمكلف بمراقبة ومتابعة سجل المحاسبات للإيالة، وسجل القوانين العسكرية، والذي يندرج فيه أسماء ورتب كل جندي[7]. وكذا يقوم بفرض الضرائب، وحفظ السجل الرئيسي، والذي يتضمن سجلات الكتاب الآخرين.

وبفعل هذه الأهمية التي يتحلى بها الكاتب الأول، وحسب سعيدوني فإنه بإمكانه أن يترقى لمنصب الداي، والذي يشارك فيه فئة الحضر والكراغلة، كإسناد هذا المنصب لوالد حمدان خوجة، وإن دلّ على شيء، فإنه يدل على أن ظاهرة إقصاء الجزائريين من المناصب السابقة التي ذكرناها، لم يتم تفعيلها في هذه الوظيفة، بالرغم من أهميتها[8]. ولهذا المنصب أهمية كبيرة في الحكومة فهي تقارب مهنة: شيخ الإسلام، وعليه أن يكون ملما بجميع القوانين

---

[1] محمد خير فارس، المرجع نفسه، ص 72-73.

[2] ناصر الدين سعيدونيالمهدي بوعبدلي، تاريخ الجزائر.....ص 17.

[3] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية..... ص 167-168.

[4] صالح عباد، المرجع نفسه، ص 200.

[5] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية..... ص 170.

[6] عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة..... ص 120.

[7] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر نفسه، ص 91.

[8] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية..... ص 177.

الأساسية، وله دراية بالتاريخ وحقوق الانسان، وذلك لكي يحسن التسيير، دون أن يرتكب مخالفات تعكس القانون[1].

وأما بالنسبة للكتاب الثلاث المعروفون بالمقطاعجي والرقمجي وهو الكاتب الأخير، حيث تتحدد مهامهم بعد الكاتب الأول في الدفاتر التي تصدر من السلطة، والتي تخص قوائم الجند، ودفاتر الجبائية والجمارك، والتي تخص الواردات التي تصل من الدول الأوروبية[2].

وكل واحد من هؤلاء الكتاب له مهامه الخاصة تختلف عن الآخر، فهناك الكاتب الثاني أو ما يعرف بدفتر دار، والذي يسجل الرسوم النقدية، ويقوم كذلك بمراقبة مخازن الدولة، وهذه الصلاحيات الممنوحة له مكنته من الحصول على لقب وكيل الحرج الكبير، ويأتي في المرتبة الثانية بعد الكاتب الأول[3].

وبحوزته كذلك نسخة من سجل الفرق العسكرية[4]، وأما الكاتب الثالث أو وكيل الحرج الصغير، والمكلف بتولي سجلات الغنائم التي يتم الحصول عليها من الجهاد البحري[5] وبحوزته هو الأخر نسخة من دفتر أملاك وعائدات البايليك[6]، ويهتم كذلك بأمور الديوان أو الجمارك[7].

وأما الكاتب الرابع الذي يعرف بلقب الرقمجي: والمكلف بضبط موارد الديوان الخاص بكل ما يأتي من البلاد المسيحية[8]، ويعرف أيضا بخوجة العشور[9]، ويلحق بهؤلاء الكتاب كل من الترجمان وأمين أملاك الحرمين الشريفين، وكانوا في بعض الأحيان يتم تعيينهم من

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر نفسه، ص 91.

[2] عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة..... ص 120.

[3] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية..... ص 177.

[4] صالح عباد، المرجع نفسه، ص 200.

[5] ناصر الدين سعيدوني المهدي بوعبدلي، تاريخ الجزائر..... ص 17-18.

[6] صالح عباد، المرجع نفسه، ص 200.

[7] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية.....ص 177.

[8] ناصر الدين سعيدوني المهدي بوعبدلي، تاريخ الجزائر..... ص 17-18.

[9] مبارك مليلي، المرجع نفسه، ص 184.

الحضر[1].ولهيئة الكتاب صلاحية كبيرة في الحكومة التركية، أو حتى إن لقراراتهم تأثيرا في أغلب القضايا بعد موافقة الداي[2].

المبحث الثاني: الإدارة المحلية

المطلب الأول: الباي والخليفة

الباي:

هو المسؤول عن المنطقة أو الإقليم، يتم تنصيبه من طرف الداي نفسه، بحضور أعضاء الحكومة من موظفين ساميين وأعضاء المجلس العام، كتعيين صالح كباي على قسنطينة، ومحمد بن علي بايا على وهران[3]، ويكون الباي من ضمن الموظفين الكبار بدار السلطان، أومن الذين كانوا يشغلون منصب الخليفة أو قايد[4].

ويحرص الداي على إختيار الباي من الشخصيات المرموقة، والتي تلتزم بدفع المصاريف أو التكاليف الباهظة له، وكذا تقديم الهدايا القيمة والتي تناسب مقامه، وهذا لا يعني أن الباي لم يكن يسير أموره بنفسه، بالعكس فقد كان يتصرف بحرية تامة دون مراقبة، إلا أنه يجب عليه أن يظهر الولاء للداي، بإرسال الضرائب مع الخليفة في الوقت المحدد دون تأخير أو تماطل، وتكون مدة حكمه 3 سنوات فقط، وإن أراد البقاء في منصبه فما عليه سوى أن يتوجه لمقر الداي محملاً بالهدايا له، التي يرضى بها الداي[5].

وكان الباي ملزما بتقديم الدنوش والهدايا، والحضور بنفسه لدار السلطان، ويتوقف عملهم على مدى إشباع جشع الداي وأعضاء حكومته[6].وتتمثل مهام الباي في المحافظة على الأمن

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية.....ص 177.

[2] عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة.....ص 120.

[3] محمد العربي سعودي، المؤسسة المحلية في الجزائر" الولاية، البلدية" (1516-1962)، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 27.

[4] حبيبة حلوة، دراسة شخصية صالح باي، (1771-1792)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ، المسيلة، 2018-2019، ص12.

[5] عمار بوحوش، المرجع نفسه ص 68.

[6] ويليام شالر،المصدر نفسه، ص 46.

داخل إقليمه، والتحكم في القبائل وذلك بالقيام بالتحالف معهم والقياد وفرسان المخزن، وإن توجب الأمر فعليه أن يقمع هذه التمردات بالقوة العسكرية.

وكانت هي الحل الأخير، وقوم بدفع أجور الحاميات العسكرية، وكذا الإهتمام بالشؤون العمرانية من ترميم وبناء، ومما يجب الاشارة اليه حسب ما جاءت به غطاس عائشة في كتابها الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، أن اغلب من كانوا يتولون منصب الباي هم من أصول تركية، وبعض الكراغلة[1].

إن الضرائب المقدمة من طرف البايات للداي، كانت مختلفة وذلك حسب اقتصاد كل بايلك وكذا المسافة، حيث أن بايلك التيطري هومن كان يقدم الأقل للداي، حيث يقدم له أربعة وأربعون ألف ريال يوقرة، وبنفس المبلغ يقدمه كذلك لأعضاء الحكومة الساميين، ويرسل كل مدة أربع أشهر "ألفي يوقره"، عبر البريد وذلك بحكم بعد المسافة على الجزائر العاصمة.

أما باي الشرق فكان يدفع مائة ألف ريال يوقرة بالإضافة إلى خمسين حمارًا ومائة بغل وثلاثمائة بقرة في شكل لحوم، وثلاثة ألاف نعجة، وهناك هدايا أخرى ثانوية كالبرانيس والحياك، أما باي وهران، فإنه يدفع نفس المبلغ الذي يدفعه باي الشرق بالإضافة للعبيد من ذكور وإناث، وكانت أموال ضخمة تلك التي يتلاقاها الداي وحكومته من البايات، باي قسنطينة ووهران، والتي قدرت بثلاثة آلاف دولار في السنة[2]، والسبب وراء ضعف باي التيطري هو وجود حاكم بجانبه يشرف على مدينة المدية، مكلف بشؤونها، وهذا ما أدى لحد سلطته وإضعاف قوته[3].

ومن صلاحياته كما ذكرنا سابقا هو ضمان الأمن داخل إقليمه ومنع التمردات التي يقوم بها القبائل سواء بالتحالف أو بالقوة العسكرية إن توجب ذلك، وكذا الحصول على الضرائب

---

[1] عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة .....ص 184.

[2] ويليام سبنسر،المصدر نفسه، ص 84، 85.

[3] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية.....ص 189.

والتي تعتبر من بين أهم مهامه، حتى لو تطلب إستعمال القوة لذلك[1]، وكل هذا يتم تسليمه للداي الحاكم بواسطة الباي نفسه[2].

ولم يكن عزل البايات إلا نادراً، في الفترة الأولى من عهد الدولة العثمانية، ليتغير ذلك في الفترة الأخيرة من عهد الباشوات والدايات[3]، وتعرض البايات بدورهم إلى التعذيب ومصادرة أملاكهم، من طرف الدايات، وذلك جراء مخالفتهم أوامرهم أو شيء آخر، وامتد العقاب للقتل خوفاً من توسع نفوذهم بين الرعية، وأبرز دليل على هذا القول هو مقتل باي قسنطينة، والذي أثر على الرعية وصدمهم[4].

كانت المقاطعات شبه دويلات مستقلة، وعلى رأس كل مقاطعة ينصب بایاً يتولى شؤون البايلك، حيث كان إختيار الباي من طرف الداي، ويختار من الأقلية التركية العثمانية، ويعتبر ممثل سلطة الداي في البايلك، ويساعده في مهامه ديوان محلياً يتألف من الخليفة والأغا[5].

وعلى حسب غطاس عائشة أن الباي الأول، الذي تولى منصب الباي على المقاطعة الغربية هو الباي أبو خديجة، وخلفه عدة بايات لم تتوفر عليهم معلومات، إلا بأسماء كالباي سواق، والباي السايح، والباي سعد، لتأتي فترة أخرى يحكم الباي شعبان الزناقي، إستشهد عام 1692م بحصار الإسبان، ثم خلفه مصطفى أبو الشلاغم بن يوسف، عينه الداي محمد بكداش، وأبرز ما حققه هذا الباي هو فتح وهران 1708م، وإحتل الإسبان وهران مرة ثانية عام 1732م.

ليخرج من وهران لمستغانم ليموت بها، ثم خلفه أخوه إبن عودة يوسف بن محمد بن إسحاق عام 1736، ليتوفى بطاعون عام 1737م، ليتولى أخوه سلطة "مصطفى الأحمر" الذي مات مسموماً ليخلفه كذلك أخوه محمد أبوطالب المجاحي الذي حكم تسع سنوات، وتم قتله في

---

[1] محمد العربي سعودي، المرجع نفسه،ص29.

[2] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية..... ص 190.

[3] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر نفسه، ص 103.

[4] محمد ميمون الجزائري، المصدر نفسه، ص 15-16.

[5] عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة..... ص 220 .

النهاية، وخلفه أخوه "مصطفى قائد الذهب المسراني"، ودامت ولايته ست سنوات ثم توالى بعده عدة بايات " عثمان باي بن ابراهيم[1]..... .

الخليفة:

هوالرجل الثاني بعد الباي مباشرة، من ناحية التسيير الإداري، بتفويض من الباي نفسه[2]،حيث أنه ينوبه في بعض الأحيان، أوفي بعض المهام كتقديم الدنوش الصغرى للحكومة[3]، أو الضرائب السنوية للداي[4]، ومكلف بإدارة شؤون الأوطان والدوائر التابعة للإدارة المحلية، وله صلاحية التحكم في القادة، وكل القوات النظامية[5]،وكان تنصيب الخليفة من طرف الباي نفسه، وغالباً ما يكون من أقاربه[6]، وتمتد صلاحياته للإتصال بقياد البايلك، ورؤساء العشائر بتفويض من الباي، وذلك من أجل جمع الضرائب والرسوم من سكان الأرياف، وله سلطة حفظ الأمن وفرض نفوذ السلطة خارج مراكز البايلك، وهذا ما مكنه بزيادة أهمية منصبه[7].

المطلب الثاني: الوظائف الأخرى

الخزندار:

وهو المشرف على المصالح المالية، ومراقبة جمع الضرائب وتسليمها[8]، وهو موظف سامي يعينه الباي، ويكون تعيينه من بين المساعدين للباي وذلك بترقيتهم لهذا المنصب، ومن صلاحياته ضبط مداخيل البايلك والمساهمة في الحصول على هذه المداخيل، وفيما يتم

---

[1] غطاس عائشة، الدولة الجزائرية الحديثة.....ص221.

[2] محمد العربي سعودي، المرجع نفسه،ص28.

[3] ناصر الدين سعيدوني المهدي بوعبدلي، تاريخ الجزائر.....ص20.

[4] عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص 68.

[5] صالح عباد، المرجع نفسه، ص 295.

[6] عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة.....ص 208.

[7] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية..... ص 190-191.

[8]صالح عباد، المرجع نفسه، ص 296.

إنفاقها[1]، ويساعده في أداء هذه المهام الباش كاتب، بجانب كاتبين أخرين وهما اللذان يقومان بوضع وتسجيل كل البيانات التي تخص مداخيل خزائن البايلك[2].

ومن مهامه كذلك الحفاظ على الأشياء التي يوزعها البايعلى الأهالي، وذلك لتجنب أي أخطاء لكي لا يكون عرضة لعتاب الباي، وعليه أن يكون على دراية تامة بالخدم الذين يحملون هذه الحاجيات، وأنهم مصدر ثقة وأمانة. ويتقاضى الخزندار رتبته شهريا من طرف الباي، بالإضافة لما يتحصل عليه من الحكام عند انتهاء فترة حكمهم، أو حدوث تعيين جديد[3].

أغا الدايرة:

يعتبر من بين القواد للمخزن، له صلاحيات خاصة، حيث أنه مكلف بالإستعداد لخوض حملات صغيرة ضد القبائل الثائرة والمتمردة[4]،وكان مسؤولا عن الفرق غير النظامية، وإدارة القبائل والتي كانت تبلغ 39 قبيلة تحت تسييره[5]، وله صلاحية تعيين البايات وعزلهم إذا تطلب الأمر بتفويض من الداي مباشرة[6].

وبلغت صلاحياته إلى مراقبة الباي، وتقديم تقرير كامل للسلطة المركزية، وحتى أنه يستطيع أن يشغل منصب الباي بصفة مؤقتة في حالة شغور هذا المنصب، لحين تنصيب باي جديد، وهذا الأمر الذي قارب من سلطته مع سلطة الباي. وهذا ما نجده بعد انتهاء حكم كل من صالح باي قسنطينة (1771-1792)، ومحمد الكبير باي وهران (1780-1798)، الذي بشأنه توسعت صلاحيات الآغا[7].

---

[1] محمد العربي سعودي، المرجع نفسه، ص 35.

[2] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية..... ص 191.

[3] أمال شترة، المرجع نفسه، ص 38-39.

[4] صالح عباد، المرجع نفسه، ص 296.

[5] عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة.....208

[6] ناصر الدين سعيدونيالمهدي بوعبدلي، تاريخ الجزائر..... ص2021.

[7] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية.....ص 191-192.

وتصل صلاحياته إلى أنه يحق له الإعدام، إذا ما تلقى أمراً من الداي، ويجب أن نشير إلى أن الأغا ليست له السلطة على جميع الوحدات العسكرية الموجودة في البايلك، بل الحامية التركية الموجودة بمقر البايلك فقط والتي يبلغ عددها 500 رجل، وأصبح من بين الشخصيات القوية والمهيمنة في أواخر العهد العثماني، والمسيطر على جميع الوحدات العسكرية المسلحة[1].

-الباش سيار:

وهو مكلف بنقل الرسائل بين الباي والداي[2]، ويقود عمال الحضائر ويقوم بإمساك لجام الحصان عندما يركب عليه الباي[3]، كما يراقب إصطبلات البايلك[4]، ويساعده في ذلك إثنان سيارة يضمنون نقل الرسائل والأخبار[5]، كما أنه يقوم بمرافقة الباي عند توجهه للجزائر العاصمة لتقديم الدنوش[6].

الباش مكاحلية:

وهو الذي يعتني بخيول البايلك ويتكلف بتربيتها[7]، وهو قائد الحرس الشخصي للباي، ويكون حاملاً للسلاح خصوصا في المظاهرات، وهو الذي يقود المكاحلية فرسان النخبة (الحرسي الشخصي للباي)[8]، وهم الجنود الذين يحملون الأسلحة[9].

-الباش كاتب (الكاتب العام)

المكلف بكتابة رسائل الباي، وحفظ الدفاتر المالية الخاصة به[1]، ويعتبر من كبار الكتاب، الكتاب، ويطلق عليه إسم الكاتب العام، مهمته تحرير الرسائل الهامة، ومراقبة باقي

---

[1] محمد العربي سعودي، المرجع نفسه، ص 37.

[2] عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص 69.

[3] صالح عباد، المرجع نفسه، ص 296.

[4] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية.....ص 192.

[5] عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة..... ص 185.

[6] نفسه، ص 209.

[7] عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص 69.

[8] صالح عباد، المرجع نفسه، ص 296.

[9] عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة..... ص 186.

الكتاب[2].كما أنه يقوم بحفظ المدخرات المالية للبايلكو السجلات العقارية بطلب من الخزناجي[3] ويشترط على صاحب هذا المنصب أن يكون يمتلك الكفاءة المهنية، وذلك راجع لأهمية هذا المنصب وضرورة ذلك، وكان للمثقفين والعلماء حظ كبير في هذه الوظيفة[4].ويكون الباش كاتب على إتصال دائم بالخزناجي، لتوليه مهمة المحاسبات المالية[5].

شيخ البلد:

هو المشرف على أمور البلد والسكان، وهو المكلف بحماية أملاك السلطة داخل البايلك أو المقاطعة التابعة له، وبتوليه زمام أمور المدينة زادت أهميته، مثال عن ذلك شيخ بلد قسنطينة الذي كان يخلف الباي عند خروجه من المدينة، وحتى أنه يتولى مرتبات الخيل ويوزع المؤونة عليهم بالرغم من أنها من غير شؤونه، ويخضع قائد الباب لأوامر، والذي يقوم بمراقبة العوائد ومداخيل الكراء داخل المدينة[6].

ويتم تعيينه من طرف المجلس الإستشاري ويؤكد على تنصيبه الباي، وتمتد صلاحياته لاستلام الضرائب من المجموعات السكانية وكذا من قياد الريف وذلك بترخيص ليتم تسليمها للخزناجي بوصل تسليم، كما يقوم بمراقبة نوعية السلع والمنتوجات، والإشراف على تسيير أمور المدينة من ناحية نظافة الشوارع والكناسين ونقل القمامة، بواسطة العمال الذين يشرف عليهم "قائد الزبل"[7].

---

[1]عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص 69.

[2]صالح عباد، المرجع نفسه، ص 296.

[3]عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة.....ص 185.

[4]محمد العربي سعودي، المرجع نفسه، ص 31.

[5]ناصر الدين سعيدونيالمهدي بوعبدلي، تاريخ الجزائر.....ص21.

[6]ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية.....ص 192

[7]محمد العربي سعودي، المرجع نفسه، ص 41-42-43

قايد الدار

وكان مكلفا بإدارة شرطة المدينة التابعة له، كما أنه المسؤول على تموين الجيش كل شهر وتنظيم الفرق العسكرية، وإشرافه على الأملاك الريفية التابعة للبايلك والصادرة منها، ويقوم بتخزين كل الحبوب الناتجة عن الضرائب والعشور، ويوفر لبعض الموظفين وكذا القائمين على المساجد المعاش اليومي لهم[1]، بالإضافة إلى متابعة كل الجرائم التي تحدث داخل المدينة، حيث أن صلاحياته تمتد لطرده للباي نفسه، وإصدار عقوبات من بينها الجلد والغرامة المالية، ماعدا حالة الإعدام، فإنها تعود لصلاحيات الباي[2].

المبحث الثالث: الموظف المحلي والسلطة

المطلب الأول: طرق التواصل

المزوار:

ومن بين الوظائف التي حرصنا على ذكرها نذكر وظيفة المزوار التي أشرنا اليها سابقا، وهي من الوظائف التي كانت خاضعة لنظام الالتزام، فقد كان على المزوار دفع المال مقداره 2000 بياستر سنويا إلى الداي، يلقب برئيس الشرطة ومكلف بحفظ النظام نهاراً وليلاً بالمدينة، إذ يعمل تحت إمرته مجموعة من الحراس الذين يزودونه بالأخبار حول كل ما يحدث في المدينة، وكان من مهامه البحث عن المجرمين وإيقافهم.

ويذهب المزوار كل يوم إلى الداي ويطلعه على أحوال المدينة في الليلة السابقة، أي يقوم بإخبار الداي على أحوال المدينة كل يوم وكان يذهب اليه بنفسه[3].كما كان للمزوار الحق في تطبيق العقوبات الجسدية على المخالفين والعصاة بالتعزير والضرب بالعصا وتنفيذ عقوبة الإعدام فيما إذا تلقى الأمر بذلك من الداي[4].

---

[1] عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة..... ص 208.

[2] صالح عباد، المرجع نفسه، ص 296.

[3] ياسين بودريعة، الثروة والفقر بمدينة الجزائر اواخر العهد العثماني (1786-1800) دراسة اقتصادية ومقاربة اجتماعية خلال دفاتر التركات، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوره العلوم في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 2، 2016-2017.

[4] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية.....ص 187.

شيخ البلد:

وهو بمثابة المشرف على شؤون البلد والمهتم بأمور السكان، توكل إليه مهمة المحافظة على أملاك الدولة الواقعة داخل أسوار المدينة[1].وكان تعيين شيخ البلد يتم من طرف السلطة مباشرة، ويتم اختياره من العنصر المحلي، حيث كان لهم حظا في الوظائف الحضرية بمدينة الجزائر، وكان شيخ البلد يعمل تحت أوامر الداي فهو يخضع بأمر من الداي[2].

المحتسب:

كان يعمل على السهر على تنقية أسعار الأسواق ومراقبة جودة الخبز، ومعاقبة المخلين بالنظام بالجلد على الفور، كما يسهر على المصلحة العامة لسكان المدينة، كصيانة الشوارع ومنع كل ما من شأنه إعاقة حركة المرور وعرقلتها بالمدينة[3]، والمحتسب بمثابة الناطق الرسمي للقاضي ويستمد سلطته من مصلحة الدين العليا.

وهو الحارس والمسؤول عن السير الحسن للمدينة، على المستويين المادي والأخلاقي، وكان يعمل على تسجيل كل ما يتضمنه السوق من بضائع وأسعار ومعاملات ويذهب بها كل يوم للداي ليطلع عليها[4].

[1] نفسه، ص 185.

[2] عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة..... ص 124.

[3] نفسه، ص 176.

[4] عائشة غطاس، الحرف والحرفيون.....ص 107.

الفصل الثالث

مظاهر الاقصاء

المبحث الأول: الحكم والمناصب السامية

منصب الحكم: الداي

وكان يدل على صلة قرابة وهو "الخال"، وتميزت به الجزائر وتونس كمسمى وظيفي أي اصبح يطلق على الحاكم[1]، وكان يختار الداي من بين صفوف الرياس في الفترة الأولى (1671 1689م)، لينتهي إختياره بعدها من الأوجاق، نتيجة لضعف القرصنة (1689 1830م)[2]،ولم تكن عملية تعيينه تحت نظام معين وحتى فترة حكمه والتي تنتهي عند وفاته أو إستقلاله، ليتولى بعده أحد أعضاء حكومته كالخزناجي أو أغا العرب.

وقد يكون ذلك عن طريق وضع أحد ممن يراه قادرا على الحكم في منصب الداي مثال عن ذلك عندما أوصى علي باشا بالسلطة لمحمد باشا ليتولى زمام الأمور لما رأه فيه من إستحقاق لذلك. وهناك عدة طرق يصل بها الداي إلى هذا المنصب: كتمرد الإنكشارية أو نتيجة مؤامرات مدبرة، وبعد أن يتم تعيينه يتم مبايعته من طرف الديوان الأكبر، ومثال عن ذلك مبايعة محمد باشا.

وبعدها يجتمعوا به بدار الإمارة ويبايعه كافة الديوان ويلبس الخلعة السلطانية[3]ويتم تنصيب الداي بتأكيد من السلطان العثماني، بوجود القفطان التقليدي وسيف الدولة تحت تكليف قبجي باشا[4].وكان يختار من بين ثلاث موظفيين ساميين وهم الخزناجي، أغا العرب وخوجة الخيل[5] .

وهنا تأتي مرحلة تعيين أعضاء الحكومة، والتي يتولاها الداي نفسه وله الحق في التخلي عن الأعضاء السابقون قبل فترة حكمه، ليتولى رئاسة الهيئة التنفيذية والديوان الأكبر ويتفرغ لإدارة أمور الدولة[6]، بمراقبته لسير جهازها ورعاية مصالح الموظفيين كتسديد أجور جنود

1محمد خير فارس.المرجع نفسه،.ص69.

2ناصر الدين سعيدونيالمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ.....ص15.

3صالح عباد، المرجع نفسه، ص277.

1ويليام شالر، المصدر نفسه، ص43.41

[5]ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية .....ص161.

[6]صالح عباد، المرجع نفسه، ص278.

الإنكشارية دون تأخير أو تماطل، وتمتد مهامه حتى للجانب للإقتصادي، كإقراره لأسعار المنتجات في الأسواق لوضع حد للمتلاعبين بالأسعار، وتقييمه للعملة المستعملة في الإيالة الجزائرية، وحتى العملات الأجنبية بتحديد قيمتها [1]، وكان يساعده في تسهيل مهامه مترجمان، ويكونان من الأهالي ويسميان بخوجة العرب لقراءة الرسائل المحررة باللغة العربية والرد عليها [2].

ويتقاضى الداي على رتبته العسكرية، بالإضافة للهدايا والعوايد الكثيرة التي يتلاقاها من طرف القناصل الأجانب في الجزائر، وكذلك من البايات، وفي مقابل هذه الثروة التي يحصل عليها الداي فإنه يمنع من الزواج وإنشاء عائلة، وإن تزوج فإن عائلته لن تسكن بالقرب منه، والسيء وراء هذا أن الداي عندما يُعين يكون أبا للجيش الإنكشاري، وهذه معروفة منذ تأسيس الجيش الإنكشاري.

أي أنه لا يمكن أن يكون أبا لغيرهم، ونذكر مثال عن هذا بعد زواج علي باشا قام بإسكان عائلته بالقرب منه وكان جدار بينهما وباب يمر به لعائلته، وبعد معرفة الديوان أمروه بغلقه نهائيا لأنه مخالف لقواعد الديوان، فما كان عليه سوى أن يسده والنزول عند أمرهم[3].

ولم يكن كل الدايات مثاليون في تسيير أمور الدولة، فمنهم من أحسن التصرف وزاهد في الدنيا ببناء القلوع والحصون وكذلك المساجد، وخير مثال الداي محمد عثمان (1766 1791م)، الذي أنفق ثروته في بناء مسجد مقابل قصره ووضع مائتي ألف سكة جزائرية في الخزينة، بعكس أخرون فشلوا في التسيير والحكم وكانوا من الذين تولوا الحكم المناصب نتيجة تمرد الإنكشارية، بعدما كانوا يمتهنون مهن وضيعة كالداي على الغسال الذي كان يقوم بغسل الموتى قبل 1808م.

[1] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية .....ص162.

[2] صالح عباد، المرجع نفسه، ص279.

[3] مبارك بن محمد الهلالي الميلي، المرجع نفسه،ص291.

وعرفوا بالإسراف كذلك كالداي محمد بن باكير باشا (1748- 1754)،الذي عمل على رفاهية عائلته ولم يحافظ على أموال الخزينة، وكل هؤلاء الحكام ينتهي بهم الحال بمصادرة أملاكهم أو إنقلاب الجند عليهم[1]. ومن صلاحيات الداي كونه ممثلا للباب العالي ورئيسا للدولة وقائدا عاما للقوات المسلحة، ورئيسا لمجلس الوزراء والمسؤول الأول عن عملية التعيين والعزل لأعضاء الحكومة وكبار القادة العسكريين وحتى البايات، وعليه مسؤولية توفير المداخيل المالية للخزينة الجزائرية[2].

المطلب الثاني: المناصب السامية:

إن كل منصب سامي له ترابط وعلاقة بمنصب الداي، أو منصب الحكم ويمكن أن نعتبر أن صاحب هذا المنصب له حظ أوفر في تولي منصب الحكم، بإعتبار وكما ذكرنا مسبقا أن منصب الداي يختار من بين هذه المناصب: الخزناجي وخوجة الخيل وأغا العرب حيث بلغ عدد الدايات من هذه المناصب 18 دايا، من بين مجمل الدايات الذي قدر ب29 دايا [3].وأي تركي مهما كان مستواه ووضعه أو مهنته بمجرد أن ينظم لصفوف الإنكشارية يمكنه أن يصل لمنصب الحكم[4] .

الخزناجي: كان يتم تنصيب الخزناجي من طرف الداي مباشرة، بحيث يتصف بالإخلاص والوفاء باعتبار أهمية هذا المنصب بالإشراف على أموال الخزينة، حيث عمل الأتراك أن يكون هذا المنصب منحصرا بينهم[5]، ويظهر ذلك من خلال قائمة الخزناجية التي إطلعنا عليها. وبما أن الداي هوالذي يعين صاحب هذا المنصب فإنه بالأكيد سيختار الأقرب فلأقرب، وذلك لأن الخزناجي بإمكانه أن يكون دايا، حيث أصبحوا يتوددون إليه مسبقا[6] .

---

[1]ناصر الدين سعيدوني،النظام المالي للجزائر.....ص2425.

3محمد العربي سعودي، المرجع نفسه، ص862 863.

[3]ياسين بودريعة، ألية التدرج في المناصب االإدارية.....ص 859.

[4]ويليام شالر، المصدر نفسه، ص45.

[5]ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية.....ص165.

[6]حمدان بن عثمان خوجة، المصدر نفسه،ص91.

وهناك العديد من الدايات الذين كانوا يمثلون منصب الخزناجي، حيث يعتبر إحدى مفاتيح الوصول للحكم، كالداي إبراهيم خوجة باشا الذي كان خزناجيا قبل أن يكون دايا (1732 1745)، والداي محمد بن عثمان باشا (1766 1791)، حيث كان إنكشاريا ثم خوجة ثم خزناجيا بعد تعيينه من طرف علي باشا (النقسيس 1754 1766م)،ليتولى منصب الحكم بعد وفاة علي باشا النقسيس [1].

أغا العرب:

كان يختار أغا العرب من بين الأغوات، لكن سرعان ما أصبح الدايات هم من يعينون هذا المنصب بإعتباره منصبا حساسا، كالداي حسين الذي عين القايد يحي كأغا عرب من القياد، ونصب وكيل الحرج إبراهيم بعد عزل الأغا يحي[2]، وشهدت بعض المصادر، أن بعض الدايات كانوا يشغلون هذا المنصب: مثال عن ذلك محمد بكداش (1707 1710م) وعبدي باشا (1724 1732م)،وعمر باشا (1815 1817م).

وبما أن الأغا يمكن له أن يحكم ويصبح دايا، فنفهم منه أن هذا المنصب لن يتولاه جزائري، أوبالأحرى لا يمكنه حتى الوصول إليها وهذه هي ألية التنصيب، فلإنكشاريون هم من يتولون هذه المناصب الهامة، ثم يصبحون في سدة الحكم.

خوجةالخيل: يعتبر خوجة الخيل من بين أهم الموظفين الساميين، المرشحين لتولي منصب الداي، نظرا للمكانة التي يحظى بها، وهي الإشراف على مداخيل الدولة[3]،كما وضحناه مسبقا، ومن بين الدايات الذين كانوا في هذا المنصب على غرار الداي حسين ومحمد التريكي، برغم من هذا المنصب يعتبر وزيرا ثالثا[4] .

---

[1] ياسين بودريعة، ألية التدرج في المناصب الإدارية.....ص862 863.

[2] نفسه،ص 865 866.

[3] اعائشة غطاس،الدولة الجزائرية الحديثة.....ص 117.

[4] ياسين بودريعة، الية التدرج في المناصب الإدارية.....ص864.

بيتالمالجي: هو منصب كغيره من المناصب الهامة، الذي حسب ما أشارت إليه عائشة غطاس كان يتمتع به العنصر التركي دون غيرهم، وذلك بفعل خطورة هذا المنصب في الحكومة الجزائرية، وإنحصرت هذه الوظيفة بين رجال الإنكشارية، من الأغوات كمصطفى أغا إبن محمد التركي، والأمين المعظم الحاج محمد أغا (ابن عبدي التركي)،ثم انتقل إلى البولكباشية في النصف الثاني من القرن 18،من بينهم الحاج أحمد بولكباشي 1747،والحاج علي بولكباشي بن رمضان التركي 1786[1].

وكيل الحرج: يندرج وكيل الحرج من بين الجنود الذين يشتغلون في الثكنات، ويختار من الأقدمية .لم يكن التعيين دائما من بين وكلاء الحرج مثال عن ذلك :تعيين من بين رياس البحر وكيلا للحرج عام 1756م،وتعيين علي برغل بعدما كان خزناجيا في عهد محمد بن عثمان باشا.

وفي عهد الداي مصطفى قام بتعيين الحاج يوسف وهومن العلج، وأصله إسباني في منصب وكيل الحرج، بحيث يمكنه التدرج لمنصب خزناجي أو أغا وإلى منصب الحكم مثال عن ذلك الداي حسن باشا(1791 1800م)،والذي عمل وكيلا للحرج ثم إعتلى لمنصب الخزناجي، لحين ما أصبح دايا على الجزائر[2] .

المبحث الثاني: رد الفعل على الإقصاء

المطلب الأول: أسباب الإقصاء

مارس الأتراك سياسة خاصة بالجزائر، لا يمكن القول عنها تعسف ولكن يمكن تسميتها بالتهميش الإداري للأفراد والأهالي، وكان ذلك من خلال إبعادهم على المناصب الهامة والإدارية، وعملوا على أن تبقى هذه المناصب من نصيبهم، بغض النظر على الوظائف الأقل أهمية، والتي لا يمكن أن تأثر أو تصل للحكم، فقد تخوف الأتراك من إمتداد سلطتهم ونفوذهم.

[1] عائشة غطاس،الحرف والحرفيون.....ص126 127.

[2] ياسين بودريعة، ألية التدرج في المناصب الإدارية.....ص866 867.

وتواصل هذا التخوف إلى عهد الدايات (1671 1830م)، لكن بعد تحسن وضعهم وكانت السلطة العثمانية بحاجة إليهم، ونجد ذلك في تولي أربع كراغلة لمنصب الباي ببايلك قسنطينة من 1700 إلى 1713م، وفي وهران حكم كرغلي واحد مصطفى العمر من 1736 إلى 1748م، وكذا تولى المنصب كرغلي واحد، وهو محمد الذباح من 1768 إلى 1771م.والحاج أحمد في قسنطينة 1826 _1837م[1].

وانعزل الحكام الأتراك على السكان المحليين، وكانوا في قطيعة عنهم على أنهم الحاكمين وأصحاب البلاد، وحتى أنهم كانوا يضعون بينهم وسطاء شيوخ دين وعلماء.

وكان للعنصر المحلي أهمية كبيرة في الجزائر وذلك بنسبة سكانه الكبيرة مقارنة بالأقلية التركية، التي تخوفت من السكان الأصليين، بسبب المكانة الإقتصادية والقدرات التنظيمية التي يتمتعون بها السكان المحليين، حيث كانوا يشكلون نسبة 60% من سكان الجزائر بإنظمام الكراغلة[2].

ويمكن تقسيم سكان الجزائر إلى العناصر الأصلية، وإلى الوافدين للجزائر واندمجوا مع السكان الأصليين، وأخيرا الأندلسيون الذين يعتبرون من أهم العناصر البلدية[3].

المطلب الثاني: رد فعل الجزائريين على الإقصاء

إن إبعاد الجزائريون عن المناصب الهامة، وخاصة علماء الدين وطبقة المثقفين والمتعلمين[4]، دفع هذا بهم إلى تحريض السكان على السلطة التركية، ومحاولة إقناعهم بشتى الدلائل لينقلبوا على السلطة، ونجحوا في الأخير في هذا لينتهي للقيام بثورات شعبية، كرد فعل على سياسية التمييز التي عاشها الشعب الجزائري والتي كانت تطالب بالمساواة بينهم، وإعطاء

[1] حنيفي هلايلي، الثورات الشعبية في الجزائر.....،ص190.

[2] عائشة غطاس، الحرف والحرفيون.....ص73.

3 ا نفسه، ص4 5.

[4] حنيفي هلايلي، الثورات الشعبية في الجزائر.....ص19.

الحق لأصحاب الأرض التي أصبحوا كغرباء فيها، لا يحكمون ولا يتولون شؤون بلادهم[1].ومن بين الثورات التي قام بها رجال الدين والمنتفضين نجد:

ثورة إبن الأحرش:

نسبت لصاحبها محمد بن عبد الله الشريف المدعو بالبودالي، والذي قادها بمنطقة الشمال القسنطيني في عهد الداي مصطفى باشا (1798 1805م)[2]، حيث ذكر أحمد الشريف الزهار في مذكرته أن حمودة باشا دعا إبن الأحرش للقدوم إليه، وبدأ يمدحه على أنه رجل قوي وشجاع وله القدرة على أن ينزع الحكم من الأتراك بالجزائر، وأن الأمور ستكون له سهلة جدا، لأن الجزائريون سيقفون لجانبه نتيجة تعرضهم للظلم من الأتراك العثمانيون وعده على أن يدعمهم في ذلك، وهنا تأثر إبن الاحرش بكلامه وإقتنع بهذه الفكرة[3].

وإنتقل بعدها إلى قبيلة بني أحمد بجيجلو إلتقى بالجزائريون وجمعهم حوله وراح ويخبرهم عن بطولاته وكل ثوراته التي قام بها، وإنتصاراته العظيمة، وحرضهم على الأتراك ونجح في إقناعهم بسياسة الأتراك تجاههم، فأقام أول حرب ضد الأتراك بمساندة بعض القبائل ولكنه لم يحقق نتيجة كبيرة.

فقد إستولى على أربع سفن إيطالية، وفي مقابل ذلك توسع نفوذه في القبائل وذاع صيته، وبعد تبليغ عثمان باي قسنطينة لداي الجزائر مصطفى باشا بذلك، على أنهم لم يقدروا على إنهاء تمرده.

ومن ثم إستولى التيجاني على القل، وإتجه لقسنطينة مع جيشه من القبائل ضنا منهم أنهم سيتوصلون لمبتغاهم، ولكنهم فشلوا في ذلك نتيجة إتحاد قائد الدار وكذا الشيخ سيدي محمد

3عبوإبراهيم، الثورات المحلية في الجزائر خلال العهد العثماني وموقف العلماء منها، متون العلوم الاجتماعية، [1]عدد3،ا2016،ص205.

[2] حنيفي هلايلي،الثورات الشعبية.....ص 200.

[3]أحمد الشريف الزهار، المصدر نفسه،ص.85

الفقون وشيخ فرجيوة مصطفى بن عاشور وأوقفوهم عن تحقيق طموحهم، وبعد ذلك أمر الداي الباي عثمان بقتل المتمرد.

لكن حدث ما لم يكن في متوقع الداي فقد تم قتل الباي، وتركت جثته للعراء لمدة خمسة أيام، وهذا الأمر الذي زاد من غضب الداي، فأمر القبطان رايس حميدو بالذهاب لجيجل والقضاء على المتمرد، وبعد ذهابه إلى هناك رفض الأهالي تسليمهم إياه، وقام بمواجهتهم لكن لم تحدث هذه المواجهة خسائر كبيرة، وبعدها قام الداي بإرسال الباي الجديد عبد الله خوجة وبرفقته الحاج علي أغا إلى قسنطينة.

وكان للباي الجديد علاقات عائلية هناك، فقد كانت تتواجد أسرته هناك، فتحدث مع أنسابه وسكان القرية، وأقنعهم بضرورة القضاء على المتمردين وأنهم يريدون فقط أن يحدثوا مشاكل وإضطرابات بينهم لمصالحهم الشخصية، وتمكن الباي الجديد من إقناعهم، وبعدها تعاركوا معهم وتم قتل 75 رجلا من أتباع إبن الأحرش وثلاث مسحيين، ولكنهم لم يجدوا إبن الأحرش فقد إختفى ولم يظهر لغاية 1806م بقبائل بجاية، وساندوه أولاد تبان وأولاد مخلوف ضد الأتراك، لكن في مقابل ذلك ساند أسياد مجانة وبعض القادة الأتراك وتمكنوا من هزيمتهم[1].

حيث وضع الباي عبد الله، والحاج علي أغا حداً لثورة إبن الأحرش، وقيل أنه إلتحق بثورة الدرقاوة بالغرب الجزائري، بزعامة إبن الشريف عبد القادر الدرقاوي، وتبقى مسألة وفاته غير محددة وهذا ما اختلفت فيه معظم المصادر[2].

ثورة ابن الشريف الدرقاوي :1220هـ /1805 م

سميت نسبة لصاحبها عبد القادر إبن الشريف، ويدعى بالدرقاوي نسبة للطريقة الدرقاوية، وكان متعلما ومثقفا وزاهدا في الدنيا [3]،وقبل ظهور إبن الدرقاوي في وهو انشهد بايلك الغرب حركة تمرد واسعة، والتي قادتها قبيلة أنكاد سنة 1802،ثم تلتها الطريقة الدرقاوية، حيث إتجه

[1]صالح عباد، المرجع نفسه، ص 195 197 198 199 200.

[2]ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية.....ص277.

[3] عبوإبراهيم، المرجع نفسه، ص 205.

إبن الشريف الدرقاوي للغرب الجزائري، وراح يحرض على الانتفاضة ضد الأتراك، حيث حقق عددا كبيرا من الفرسان والمشاة، ليتجه نحومنبع وادي ميناء وهنا بدأت حركة تمرده.

وبعدها أرسل إليه باي وهران قوة كبيرة، وتواجهوا ب "فرطاسة" لتنتهي هذه المواجهة لصالح الشريف الدرقاوي، وفرار جنود الإنكشارية، وحتى الباي فرّ إلى معسكر لغاية 6 جوان عاد لمدينة وهران.

وبعد الانتصار الذي حققه الدرقاوي انظم إليه الكثير من القبائل ثم اتجه لمعسكر، مصمما على الاستيلاء على وهران لكنه فشل في ذلك، بفعل الدفاع القوي الذي وجده من الأتراك وحتى السكان الذين وقفوا لجانب الجنود.

وحاول رئيس الطريقة الدرقاوية، إخضاع وإقناع ابن الشريف الدرقاوي للرجوع لمسماه لكنه رفض ذلك، فاضطر الداي لإرسال سفينة محملة بالجنود، حيث ألحق بالدرقاوي هزيمة شنعاء وإستولوا على كل الغنائم التي حصدها من قبل[1].وشهدت هذه الثورة تعاطفا كبيرا من بعض البايات، منهم باي وهران محمد بن عثمان المدعو "بوكابوس"(1808 1813م)،حيث وعد إسبانيا وبريطانيا بتقديم امتيازات في حال دعمهم للطريقة الدرقاوية، لكنهم رفضوا ذلك التزاما للاتفاقية المبرمة مع الجزائر[2].

لم يقدر مصطفى باي وهران السيطرة على تمرد إبن الشريف الدرقاوي، وهذا ما أثار غضب واستياء الداي العثماني، حيث تأزمت الأوضاع أكثر، وانقطعت كل الطرق البرية الموصلة لمدينة وهران، وهذا ما أدى لإرتفاع أسعار القمح حيث وصل الصاع الواحد إلى قيمة تقدر بخمسة دورو، فإضطروا لأن يجلبوا القمح بحرا .

وبعد معرفة الداي بكل هذا أمر بتعيين باي جديد على وهران، وهو إبن الباي السابق والمعروف بـ"المقلج"، وبعد تعيينه مباشرة إتجه نحو وهران بطريق البحر، بسبب إنقطاع الطرق البرية،

[1] صالح عباد، المرجع نفسه، ص 202 204 205.

[2] حنيفي هلايلي، الثورات الشعبية في الجزائر.....ص 200 202.

وتمكن من الدخول إلى وهران وإرجاع الباي مصطفى معه إلى مدينة الجزائر وبعدها تم ترحيله إلى البليدة .

وبعد أن تولى محمد المعروف بالمقلج، منصب الباي جمع محلة وإجتمعوا الناس حوله ثم نشر خبر على أن كل من يقوم بقتل شخص من المتمردين له عشرة سلطانية، هذا مادفع بالناس للمشاركة في هذه المعركة، فوقع قتال دموي مريب وقع ضحيته ألاف الرقاب وبعد نهاية الحرب فرّ الدرقاوي خوفا من الأتراك، ورجع الباي ورعيته إلى مليانة، وبعد أن استقر قليلا رجع إلى مدينة وهران [1].

الثورة التيجانية:

تزعم الشيخ أحمد التيجاني سي محمد الكبير، الثورة التيجانية خلال عهد الدايات ضد الأتراك في بايلك الغرب، حيث إكتسب معالم الطريقة التيجانية من زاوية عين ماضي والتي تعد مركز الطريقة التيجانية الأصلي .وهومن أصول مغربية، وكان ينحدر من الأغواط وكان أبوه رجلا صالحا معروفا بكرمه وأخلاقه، والذي ارتحل لفاس وترك أولاده السيد أحمد ومحمد التيجانيين بعين ماضي، حيث اكتسبوا الاحترام والتقدير من أهل القرية هناك[2] .

عندما عاد سي محمد الكبير التيجاني من الحج إلى قريته، لاحظ معاملة الحكام الأتراك مع الرعية فرأها على أنها تهميش وظلم وإستبداد عليهم، وذلك من خلال الضرائب المفروضة عليهم والتي عجزوا عن تسديدها بسبب الأوضاع الاقتصادية التي يعاني منها الشعب الجزائري، وهذه أحد الأسباب التي دفعته لأن يقوم بثورة ضد الحكومة التركية، كرد فعل على هذا الظلم، ولاقا التيجاني دعم كبير من القبائل الصحراوية وقبائل حشم وغريس[3].

---

[1] أحمد الشريف الزهار، المصدر نفسه، ص87.

[2] أحمد الشريف الزهار،المصدر نفسه،ص159.

2 خالد بلعربي، الثورة التيجانية في بايليك غرب الجزائر إبان القرن التاسع عشر "دراسة تاريخية أنتروبولوجية"،مجلة أنتروبولوجية الأديان، عدد 1، جامعة تلمسان الجزائر 2021،ص719

تخوف الأتراك من عودة أتباع محمد الكبير التيجاني إلى الجزائر، خشية إحداث إضطرابات داخل بايليك الغرب الجزائري، لذا قام الداي بإصدار أمر للباي حسن حاكم وهران بمتابعة حركة التيجانيين، وعدم الغفلة عنهم.

وبعدها مباشرة إتجه الباي برفقة محلة نحو جنوب وهران، وذلك من أجل جمع الضرائب هناك، لكن أهل قرية عين ماضي رفضوا دفع الضرائب المفروضة عليهم، فاضطر الباي لاستعمال القوة العسكرية ففرض حصار على تلك القرية عام 1820م، وبعدها تم فك الحصار بعد رضوخهم ودفعوا الضرائب[1].

وتوالت بعدها هجمات الأتراك على قرية عين ماضي بعد الحصار الذي فرضوه عليهم من قبل، هذا ما زاد من حقد محمد الكبير عليهم، وراح يجهز جيشه لإقامة حرب ضد الأتراك والمكون من :600 محارب أو مقاتل بالإضافة إلى أصحاب الطريقة التيجانية، من قبائل الصحراء "من قبيلة لرباع، سكان القصور، عشائر أولاد نايل، قبيلة حشم....."،وكانت وجهته مدينة معسكر ودخلها سنة 1826م، ورغبته كانت في الإستيلاء على مدينة وهران لكنه لم ينجح في ذلك بسبب المقاومة التي وجدها من طرف قبائل زغدو، الذين قطعوا طريقهم في سوارة وشتتوا الجيش التيجاني، وأصيب محمد الكبير بجروح بالغة أوصلته لحد الموت .

وبعد مرور سنة كاملة وتعافى محمد الكبير التيجاني عام 1827م، أعاد تنظيم جيشه مرة أخرى، وسار بهم نحو مدينة وهران وهناك وقع صدام عنيف بين الجيشان التركي والتيجاني دفعت بالتيجاني للرجوع إلى مدينة معسكر[2]. وعند الخروج منها تصادم مع جيش الباي بعواجة وحدث صدام كبير بينهم لتنتهي بهزيمة الجيش التيجاني، وموت محمد الكبير التيجاني، وهنا إنتهت الثورة التيجانية بإنتهاء صاحبها[3].

[1] أمال شترة، المرجع نفسه.ص 59.

[2] خالد بلعربي،المرجع نفسه، ص720.

[3] أمال شترة، المرجع نفسه، ص59.

حيث قام الباي بقطع رأس محمد الكبير التيجاني والعديد من أتباعه، وساروبها في المدن الجزائرية لتكن عبرة لمن يتمردون على السلطة العثمانية، وقام الباي حسن بتبشير الداي بوصول رؤوسهم للجزائر، وقاموا بتعليقه وأحاطوا به كل رؤوس أتباعه من الطريقة التيجانية وإستولى الباي حسن على جميع تركات وأموال محمد الكبير التيجاني[1] .

لقد تمكن الأتراك من إخماد هذه الثورات المحلية ومعاقبة أصحابها بالقتل وسجن أو حتى الإعدام، وهذا بسبب عدم شمولية هذه الثورات حول ربوع الوطن، فقد كانت كل ثورة في إقليم معين هذا ما سهل على البايات والدايات من القضاء عليها وإنهائها[2].

ومنبين أسباب فشل هذه الثورة:

سياسة الباي حسن في تجاوز هذه الثورة، وذلك بمحاولته لكسب أهل المدينة لجانبه وإبعادهم عن محمد الكبير التيجاني، واستهدف أقوى قبيلة وهي قبيلة الحشم التي كانت تتمتع بنفوذ كبير في مدينة وهران، وهي القوى الداعمة للثورة التيجانية.

سوء تصرف محمد الكبير التيجاني بحيث ترك سنة كاملة 1827م، ثم أعاد الهجوم على الأتراك، وهنا سمح للباي حسن باسترجاع قوته وتنظيم جيشه وهذا لم يكن لصالح التيجاني إطلاقا.

صعوبة الحصول على أنصار للطريقة التيجانية، بسبب إتباع سكان الأرياف للطريقة الدرقاوية التي كانت تتنافس مع الطريقة التيجانية.

كانت أغلب العشائر الكبيرة تحت تصرف شيوخها، الذين بدورهم يكنون الولاء للسلطة التي تمنحهم إمتيازات عديدة [3].

نتائج الثورة التيجانية

كان لهذه الثورة مجموعة من النتائج السلبية على العموم:

---

[1] أحمد الشريف الزهار، المصدر نفسه، ص160.

[2] حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر،2008، ص25.

[3] خالد بلعربي، المرجع نفسه، ص 721 722.

تراجع قوة بايلك الغرب، بعد الثورات المتتالية التي شهدها الغرب الجزائري الذين كان يحكمه الباي حسن.

تدهور الأوضاع الاقتصادية في بايلك الغرب خاصة والجزائر عامة، حيث شهدت ارتفاع في الأسعار، وشهدت الجزائر غلاء كبير سنة 1826م، لدرجة أن الباشا أصبح يوزع الرغيف على السكان، وسمي بعام الباشا [1]

[1] نفسه، ص722.

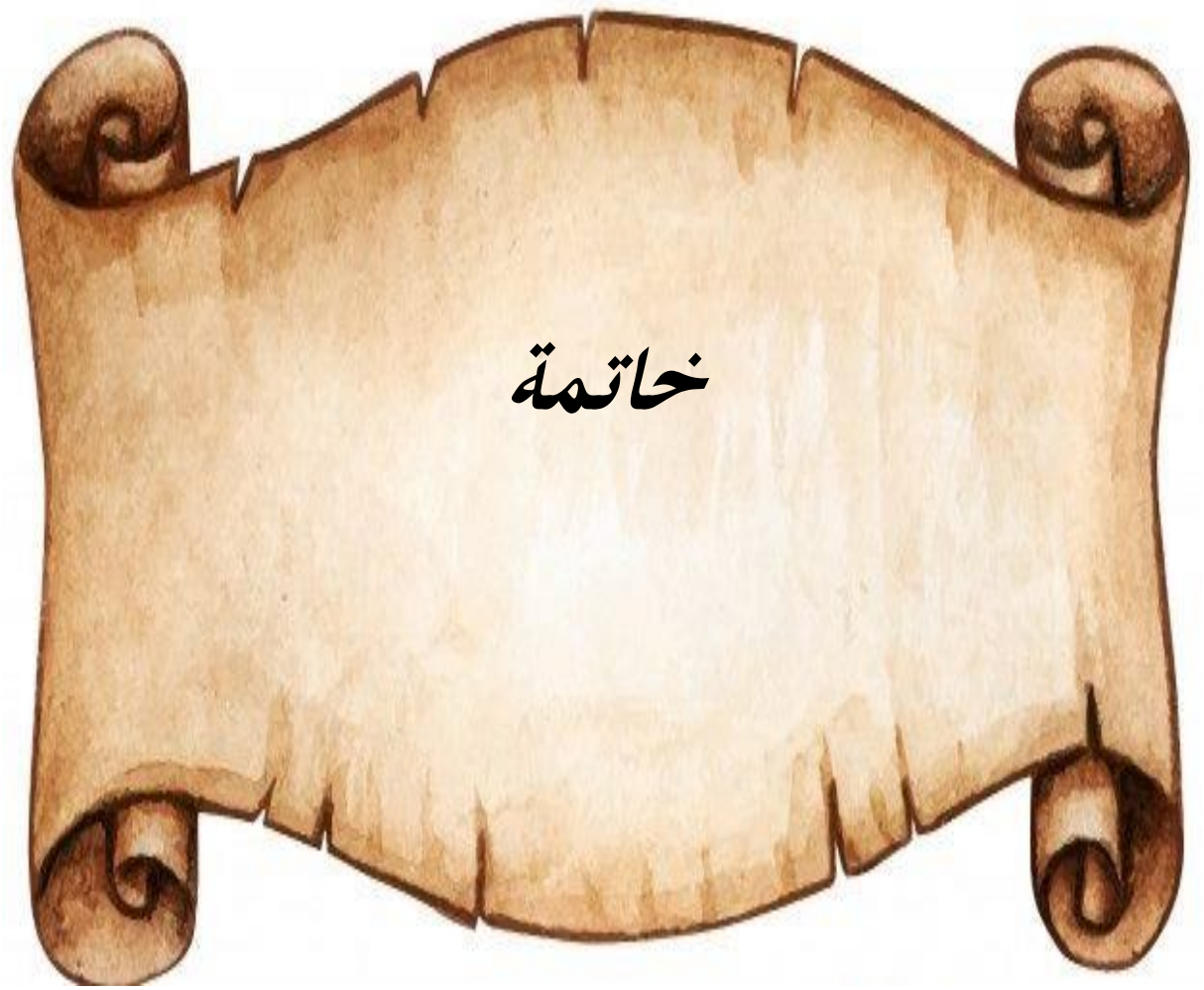

خاتمة

خاتمة

سلطت هذه الدراسة الضوء على موضوع مشاركة الجزائريين في الحياة السياسية والإدارية بالجزائر خلال العهد العثماني ومن خلاله توصلنا إلى بعض النتائج منها:

إن نظام الدايات هو أخر نظام سياسي عثماني بالجزائر، حيث عرفت فترة الحكم العثماني بالجزائر ثلاث مراحل مرحلة الحكم المباشر، حيث كان التعيين من السلطان العثماني مباشرة لتليها مرحلة ثنائية التسيير، حيث شهدت تواجد حاكمين في وقت واحد، ومرحلة الأخيرة هي مرحلة حكم الدايات والانفراد بالسلطة، ويصبح الداي الحاكم الوحيد وينتخب من طرف الإنكشارية أو يترقى من بين المناصب الحكومية.

سيطر الأتراك على النظام السياسي الإداري بشغل المناصب الهامة والاستحواذ على منصب الحكم وأبعاد الجزائريون بعدم إشراكهم في الحكم وحتى هذه المناصب التي من شأنها ان تتدرج للحكم.

كان الأتراك متخوفون من الجزائريون وهذا ما دفعهم لإقصائهم من المناصب الحساسة والاكتفاء بمنحهم وظائف أقل أهمية كما ذكرنا في بحثنا.

كان لسياسة التهميش السياسي الإداري تأثير سلبي على الجزائريون ودفعهم للتمرد ضد الحكم العثماني وكذا القيام بعدة ثورات شعبية عبروا فيها عن غضبهم منهم.

1. قائمة الملاحق:

الداي الباشا	سنة التولية
الداي علي شاوش	1710 1717م
الداي محمد أفندي إبن حسن	1717 1723م
الداي كور عبدي	1723 1731م
الداي إبراهيم إبن محمد	1731 1745م
الداي كوجشوك	1745 1748م
الداي إبن بكير باشا	1748 1754م
الداي بابا علي النقسيس	1754 1766م
الداي محمد بن عثمان باشا	1766 1791م
الداي بابا حسن باشا	1791 1798م
الداي مصطفى باشا	1798 1805م
الداي أحمد باشا	1805 1808م
الداي علي خوجة الغسال	1808 1809م
الداي شريف جاجي علي خوجة	1809 1814م
الداي جاجي محمد باشا	1814 1815م
الداي عمر أغا	1815 1817م
الداي جاجي علي خوجة برصالي	1817 1818م
الداي حسن باشا	1818 1830م

[1]

[1] أمال شترة، المرجع نفسه.....ص70.

حكام الجزائر خلال عهد الدايات[1]

الإسم	فترة الحكم
محمد باشا التريكي	1671–1682م
بابا حسن	1682–1683م
حسين ميزومورتو	1683–1688م
حاجي شعبان خوجة	1688–1695م
حاجي أحمد (بابا أحمد العلج)	1695–1698
حسن شاوش	1699م
حاجي مصطفى(بابا مصطفى)	1699–1705م
حسن خوجة	1705–1707م
محمد بكداش	1707–1710م
دالي إبراهيم	1710م
علي شاوش	1710–1717م
محمد باشا بن حسن	1717–1723م
كور عبدي باشا(الأعور)	1723–1731م
إبراهيم بن محمد	1731–1745م
كوجشوك إبراهيم(الصغير)	1745–1748م
محمد بن بكير	1748–1754م
علي نقسيس(بوصبع)	1754– 1766م
محمد بن عثمان	1766م–1791م
بابا حسن	1791– 1798م

مصطفى باشا	1798– 1805م
أحمد باشا	1805– 1808م
الحاج علي باشا الغسال	1808–1809م
حاجي علي خوجة	1809–1814م
حاجي محمد	1814–1815م
عمر آغا	1815–1817م
حاجي علي خوجة برصالي	1817–1818م
حسين باشا	1818–1830م

[1]

[1] – ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر للنشر واالتوزيع، باب الزوار، الجزائر 2014، ص– ص 270–271.

قائمة المصادر

1. حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تق وتع وتح محمد العربي الزبيري، سلسلة التراث للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.

2. أحمد الشريف الزهار، مذكرات حاج أحمد الشريف نقيب أشراف الجزائر (1753 1830)، تح وتق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1947م.

3. محمد ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية، تق وتح الدكتور محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.

4. ويليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تع وتق وتح عبد القادر زبايدية، القصبة للنشر، الجزائر،2006م.

5. ويليام شالر، مذكرات ويليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816 1824) م، تع وتق وتع إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1982م.

قائمة المراجع:

1. أحمد السليماني، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، مطبعة حلب الجزائر،1993م.

2. أماني بنت جعفر بن صالح الغازي، دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية "الجيش الجديد"، ط1، دار القاهرة، 2008م.

3. إيرينا بيتروسيان، الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، 2006م.

4. حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، 2008م.

5. حنيفي هلايلي، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007م.

6. سيد محمد السيد محمود، تاريخ الدولة العثمانية "النشأة الازدهار "وفق للمصادر العثمانية المعاصرة والدراسات التركية الحديثة، مكتبة الآداب، القاهرة،2007م.

7. صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514 1830) م، ط1، دار هومة، 2012.

8. عائشة غطاس، الحرف الحرفيون بمدينة الجزائر" 1700 1830"، مقاربة اجتماعية اقتصادية، منشورات ANEB، 2000م 2001.

9. عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م.

10. علي محمد، محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر تاريخ الجزائر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

11. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.

12. مبارك محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر.

13. محمد العربي سعودي، المؤسسات المحلية في الجزائر "الولاية البلدية "1516 1962"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001م.

14. محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، دراسات في تاريخ شمال إفريقيا الحديث، 1969م.

15. محمد دراج، الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس (1512 1513) م، ت ناصر الدين سعيدوني، ط1، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م.

16. – ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر للنشر واالتوزيع، باب الزوار، الجزائر،2014. .

17. ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

18. ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792 1830) م، ط3 م م، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.

19. ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م.

20. نور دين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، بئر توتة الجزائر، دار الحضارة، بئر توتة الجزائر، 2006م.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. أمال شترة، الإدارة المحلية في الجزائر خلال حكم الدايات وعلاقتها بالرعية 1671" 1830"م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017 2018م.

2. بلبروات بن عنو، المدينة والريف بالجزائر أواخر العهد العثماني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران 2007 2008م.

3. بن عبد المولى علال، بن وليد يزيد، التركيبة الاجتماعية لسكان الجزائر خلال العهد العثماني 1518 1830م، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دارية، أدرار، 2017 2018م.

4. جميلة معاشي، الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، قسنطينة، 2007 2008م.

5. حسين بوخلوة، عبد الكريم الفكون القسنطيني حياته وأثاره" 1580 1663م"، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة السابنة، وهران، 2008 2009م.

6. سفيان صغيري، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر 1671 1830م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011 2012م.

7. عبد الجليل رجموني، إهتمامات المجلة الإفريقية بتاريخ الجزائر العثمانية 1520 1830م، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة جيلالي لباشير سيدي بلعباس 2014 2015م.

8. عمر حرفوش، الإدارة الجزائرية في العهد العثماني "الإدارة المركزية نموذجاً"، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، 2008 2009م.

9. مصطفى بن عمار، الصراع على السلطة في الجزائر في عهد الدايات 1671 1830م أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث.

10. نسرين سحيم ابن سهيل حبيبة، العلاقات بين نظم الإدارة المركزية ونظم الإدارة المحلية بالجزائر العثمانية خلال عهد الدايات 1671 1830م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019 2020م.

11. نور الهدى بوعلاف، ورندة بوعبد الله، الحياة الاجتماعية في الجزائر خلال العهد العثماني 1519 1671م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة صمه لخضر، الوادي، 2016 2017م.

12. ياسين بودريعة، الثروة والفقر بمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني (1786 1800)، دراسة اقتصادية ومقاربة اجتماعية من خلال دفاتر التركات، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2016 2017م.

المقالات والمحاضرات المستخدمة:

2. أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث { بداية الاحتلال }، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

3. خالد بلعربي، الثورة التيجانية في بايليك غرب الجزائر إبان القرن التاسع عشر "دراسة تاريخية أنتروبولوجية"، مجلة أنتروبولوجية الأديان، عدد 1، جامعة تلمسان الجزائر 2021

4. خليفة حماش، تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في إقليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة.

5. رابح كنتور، الجيش الإنكشاري في الجزائر بين 1519 1830م، أفكار وأفاق، الجزائر، ع2، 2021م.

6. سحر ما هود محمد، الموظفون العثمانيون في إيالة الجزائر (دراسة في أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية)، مجلة التراث العلمي العربي، ع2، جامعة بغداد، 2015.

7. عبو إبراهيم، الثورات المحلية في الجزائر خلال العهد العثماني وموقف العلماء منها، متون الاجتماعية، ع3، 2016م.

8. ياسين بودريعة، الية التدرج في المناصب الإدارية السامية بالجزائر خلال فترة الدايات 1671 1830م، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، الجزائر، ع1 جويلية،2021م.

الفهرس

مقدمة..... **ص01**

الفصل الأول: طبيعة الحكم العثماني..... **ص07**

المبحث الأول: خصائص الجيش الإنكشاري ص07

المبحث الثاني: العنصر التركي بالجزائر..... ص13

المبحث الثالث: قراءة في حكم الجزائر..... ص21

❖ **الفصل الثاني: العنصر المحلي في الإدارة الجزائرية**..... **ص29**

المبحث الأول: الإدارة المركزية..... ص29

المبحث الثاني: الإدارة المحلية..... ص35

المبحث الثالث: الموظف المحلي والسلطة..... ص42

❖ **الفصل الثالث: مظاهر الإقصاء**..... **ص45**

المبحث الأول: الحكم والمناصب السامية..... ص45

المبحث الثاني: رد الفعل على الإقصاء..... ص49

❖ **خاتمة**..... **ص59**

❖ **قائمة المصادر والمراجع**

الملاحق